التوقعات الزراعية
لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة
2015-2006

OECD

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

تم نشره في الأصل من قبل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية باللغتين الإنجليزية والفرنسية بعنوان: التوقعات الزراعية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومنظمة الأغذية والزراعة: 2015-2006 © منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومنظمة الأغذية والزراعة، 2006

فيما يتعلق بنسخة الموقع العربي على شبكة الإنترنت
© منظمة الأغذية والزراعة، 2006
تتحمل منظمة الأغذية والزراعة المسئولية المطلقة عن جودة نسخة الموقع العربي على شبكة الإنترنت، بما في ذلك تطابقها مع النص الأصلي. وفي حالة وجود أي اختلاف أو تناقض، تكون الأولوية للنص الإنجليزي الأصلي.

شكر وعرفان. تم إعداد هذه التوقعات الزراعية من قبل أعضاء فريق العمل التالي بأمانتي منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومنظمة الأغذية والزراعة:

و على صعيد منظمة التعاون فقد تألف فريق المحللين الاقتصاديين ومحللي السوق من مديرية الأغذية والزراعة ومصايد الأسماك في منظمة التعاون الذين ساهموا في إعداد هذا التقرير من: لويك بونيكامب (قائد الفريق) وديفيد دوي وسيلين جينر وجاري سميث وجريجوار تالارد وبافل فافرا ومارتن فون لامبي (منسق خط الأساس)

وتم توفير المساعدات البحثية والإحصائية من قبل ديفيد دوي وأرميل الأسري وألكسيس فورنيير وكلاود نينيرت. وقد قامت كريستين كاميرون بتقديم خدمات الأمانة وتنسيق إعداد التقرير. وتم تقديم الدعم الفني في إعداد قاعدة البيانات الاستشرافية من قبل إريك إسبيناس وسيرج بيتيتو. وقدم العديد من الزملاء الآخرين بأمانة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ووفود الدول الأعضاء تعليقات مفيدة حول المسودات السابقة من التقرير.

أما على صعيد منظمة الأغذية والزراعة فقد تألف فريق الخبراء الاقتصاديين ومسئولي السلع من قسم السلع والتجارة في منظمة الأغذية والزراعة الذين ساهموا في هذه الطبعة من عبد الرضا عباسيان والمأمون أمروك وأبو بكر بن بالحسن وكونسيبسيون كالب وكيسون تشاغ وميريت كلاف وبييرو كونفورتي وتشينج فانج وديفيد هالام (قائد الفريق) وهولجر ماتي ونانسي مورجان وآدم براكاش وجورج رابسومانيكس وبيتر ثوينز وكوجي ياناجيشيما وكارولا فابي من قسم الإحصاء. وقد بادر كل من علي الرسلان جوركان وألكسندر ساريس بتقديم الدعم إلى مشروع تصميم نماذج محاكاة السلع التابع لمنظمة الأغذية والزراعة.

وقد تم توفير المساعدات البحثية وإعداد قواعد البيانات من قبل كلاويو سيركيليني ودانييلا سيتي وبيراردينا فورزينيتي وجون هين وماسيمو أيافريت وماركو ميلو وباربرا سينفتر. وقدمت جينيث بيرد وسيلفيا ريباني خدمات الأمانة.

موجز التوقعات

- من المتوقع أن يزداد الإنتاج الزراعي العالمي بصورة منتظمة خلال العقد القادم، ولكنها سوف تكون زيادة بمعدل أبطأ من معدل الزيادة التي تحققت خلال السنوات العشر الماضية. ويتزايد استهلاك الفرد من الغذاء مع زيادة الدخل والتجارة المتنامية. ويعد الإنتاج المحلي المتزايد وانخفاض تكاليف شبكات نقل وتوزيع المنتجات الأكثر كفاءة وتحول أنماط الاستهلاك نتيجة للتغيرات في مستوى التحضر والأنظمة الغذائية من بين العوامل التي تزيد من هذا التطور في البلدان النامية. ففي هذه البلدان يوجد اهتمام متزايد بمنتجات الماشية وعلف الحيوان مقارنة بالحبوب الغذائية. وفي الأسواق الأكثر تطورا حل الاهتمام بخصائص وجودة الأغذية محل الاهتمام بوفرة الغذاء.
- يتحول ثقل التوسع العالمي في الأسواق الزراعية بصورة متزايدة نحو البلدان النامية. ومن المتوقع أن تزداد هذه النزعة خلال الفترة الاستشرافية، حيث يغير الاستثمار في القدرة الإنتاجية والبنية الأساسية من موقع الإنتاج، وخاصة فيما يتعلق بالمنتجات الزراعية الهامة، إلى العالم النامي، بعيدا عن البلدان المتقدمة. وتغير إصلاحات السياسة في البلدان المتقدمة ببطء من طبيعة الدعم المقدم إلى الإنتاج الزراعي، بما يؤثر على معدل وموقع الإنتاج.
- ورغم أن المعدل الكلي للتوسع في الإنتاج في البلدان النامية والبلدان الانتقالية السابقة يتجاوز معدل التوسع في البلدان المتقدمة، تتسم التوقعات في البلدان الأقل تقدما بتزايد صافي الواردات من السلع الغذائية الأساسية. ففي هذه البلدان، يتأخر معدل نمو الإنتاجية عن معدل النمو السكاني، مما يؤدي إلى تعاظم الاعتماد على الأسواق العالمية من أجل تحقيق الأمن الغذائي وزيادة التعرض لتقلبات أسعار السوق الدولية.
- تعكس المنافسة القوية من جانب العديد المصدرين في البلدان النامية والبلدان الانتقالية السابقة ميزتهم المقارنة في العديد من السلع الزراعية. وفي نفس الوقت، سوف تستمر التكنولوجيات الجديدة بالإضافة إلى العولمة المستمرة وتكامل سلسلة العمليات الزراعية في تغيير التدفق التجاري نحو المنتجات الأكثر تصنيعا. ومع ذلك، فمن المتوقع أن يتخلف النمو المتوقع في تجارة السلع الزراعية عن إمكاناته الكامنة، نظرا لاستمرار العقبات التجارية الكبيرة بالإضافة إلى الضوابط الرقابية والتنظيمية المتعلقة بسلامة الأغذية والاهتمامات البيئية.
- من المتوقع أن تنمو التجارة العالمية بالقمح والحبوب الخشنة بصورة معتدلة، بينما تخطو تجارة الأرز العالمية خطى أسرع في مجال التوسع خلال الرؤية الاستشرافية. وتظل تجارة الحبوب الخشنة ترتبط ارتباطا وثيقا بالتوسع في إنتاج الماشية المحلية، وخاصة في البلدان غير القادرة على الوفاء باحتياجاتها من مواد الأعلاف. ومن المتوقع أن يحتفظ حجم الطلب القوي على الزيوت النباتية الخاصة باستهلاك الأغذية ووجبات البروتين المستخدمة في تغذية الماشية بحصص التجارة العالمية في الإنتاج العالمي للبذور الزيتية ومنتجات البذور الزيتية عند معدل يفوق المعدلات الخاصة بالقمح والحبوب الخشنة.
- من المتوقع أن تظل أسعار الطاقة خلال الفترة الاستشرافية مرتفعة، مما يؤدي إلى تفضيل الإنتاج الزراعي للسلع الأقل استهلاكا للطاقة والاستثمار الرأسمالي في مرافق إنتاج الوقود الحيوي. وسوف يؤدي التوسع في إنتاج الإيثانول القائم على الذرة بالولايات المتحدة، بالتالي، إلى الحد من زيادة صادرات الذرة. ورغم النمو القوي في قطاع الإيثانول القائم على قصب السكر بالبرازيل، ليس من المتوقع أن يحول دون زيادة حصتها العالمية بسوق السكر.
- يتعرض مستقبل التجارة العالمية باللحوم، التي تحقق نموا مع ارتفاع دخل الفرد في مجموعة عريضة من البلدان المستوردة، إلى الخمود نظرا لتكرر تفشي أمراض الحيوان والعواقب المحتملة لذلك. ومن المتوقع أن تظل الأسعار العالمية لمنتجات الألبان ثابتة خلال الفترة الاستشرافية، نظرا لارتباط تزايد حجم الطلب في البلدان النامية، وخاصة في شرق آسيا وشمال أفريقيا والشرق الأوسط بالنمو المحدود المتوقع للصادرات من الموردين التقليديين من أوقيانوسيا وأوروبا.
- تعد صدمات الإنتاج المتعلقة بالمناخ وتوجهات أسعار الطاقة والاستثمار في قدرة الوقود الحيوي وإمكانات النمو المستقبلي وتطورات السياسة الزراعية من بين التقلبات الرئيسية التي تؤثر على مستقبل الأسواق الزراعية العالمية. ويتمثل أحد التقلبات الرئيسية للفترة الاستشرافية في نتيجة جدول الأعمال الإنمائي لمفاوضات التجارة متعددة الأطراف التي انعقدت بالدوحة. ويعتمد مستقبل الأسواق الزراعية العالمية إلى حد كبير على التطورات الاقتصادية في البرازيل والصين والهند، وهي ثلاثة من البلدان الزراعية العملاقة في العالم.

الباب 1

عرض عام

مقدمة

تم إعداد الرؤية الاستشرافية الزراعية لهذا العام من خلال التعاون بين منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة في روما. ويستفيد التقرير من خبرات كلتا المنظمتين في مجال السلع والسياسات والخبرات القطرية من أجل إصدار هذا التقييم متوسط الأجل للأسواق العالمية للسلع. وتغطي توجهات الإنتاج والاستهلاك والمخزون والتجارة والأسعار التي يتم وصفها وتحليلها في هذا التقرير السنوات من 2006 إلى 2015. وتعكس التوقعات التي يتم استعراضها بالملحق الإحصائي افتراضات محددة تتعلق بالمتغيرات الاقتصادية الكبرى والأساسية بالإضافة إلى السياسات الزراعية والتجارية التي يتم مناقشتها أدناه. ولا تتناول التوقعات الصدمات المناخية والتأثيرات ذات الصلة على إنتاجية المحاصيل وإنتاج الماشية. وبالمثل لا يتضمن هذا التحليل أي تفشي إضافي لأمراض الحيوان على المدى المتوسط. وهناك إمكانية واضحة لوقوع مثل هذه الأحداث في الواقع، ويمثل ذلك بعض القضايا الغامضة في هذه الرؤية الاستشرافية.

الافتراضات الضمنية الرئيسية

يظل النمو قويا داخل بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وفي الاقتصاديات الرئيسية الناشئة

يعد المناخ الاقتصادي الكبير الذي يسود هذه الرؤية الاستشرافية لهذا العام مناخ تفاؤل دائم. وعادة ما يكون النمو الإنتاجي قويا في منطقة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، كما تبدو إمكانات النمو على المدى القصير قوية أيضا، وخاصة في أمريكا الشمالية وآسيا. ويعتبر النمو كبيرا في الولايات المتحدة ومن المتوقع أن يظل قويا طيلة المدة الزمنية للرؤية الاستشرافية، حيث يلعب دورا كبيرا في تحديد الظروف الاقتصادية حول العالم. فقد أصبحت قاعدة التوسع عريضة في اليابان، ومع ذلك، فليس من المتوقع أن تستمر المعدلات الحالية للنمو على المدى المتوسط. وتنتعش الأنشطة في أوروبا وسط مناخ انخفاض معدلات الفائدة وتدهور قيمة اليورو. ويساهم الأخير في تعويم أسواق الصادرات، التي من المتوقع أن تتزعم الانتعاش الاقتصادي نحو تحقيق النمو الثابت طويل الأجل. وفي غضون ذلك، يمتد التوسع في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى بلدان أخرى وينتشر من خلال قطاعات رائدة محددة. ويحدث ذلك، على سبيل المثال، في كوريا وتركيا والمكسيك، التي من المتوقع أن تحظى بأعلى معدلات نمو بين الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

وقد أدت إمكانات النمو لدى الاقتصاديات النامية الكبرى إلى جعل هذه الاقتصاديات بمثابة محركات رئيسية للنمو الاقتصادي العالمي. وتلعب هذه الاقتصاديات دورا توسعيا في التجارة العالمية للسلع الزراعية وتمثل حصة متزايدة من حجم الطلب العالمي على الأغذية. وتظل الأنشطة فعالة في الكثير من أنحاء آسيا، حيث يساعد حجم الطلب المحلي والتوسع التجاري في الصين والهند على دفع عجلة النمو، ليس على المدى القصير فحسب، بل على امتداد آفاق الرؤية الاستشرافية. ويعد التوسع في الصادرات الزراعية عاملا أساسيا من عوامل النمو في كل من الأرجنتين والبرازيل، الذي من المتوقع أن يتجاوز عوامل النمو بمعظم بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. وقد خمد النمو الاقتصادي في روسيا، كما هو الحال في بلدان رابطة الدول المستقلة الأخرى، ولكنه سيظل قويا، من خلال إيرادات النفط المرتفعة.

تنطوي هذه الرؤية الاستشرافية الاقتصادية العالمية أيضا على مخاطر سلبية مستمرة يمكن أن يكون لها تأثير هام على الأسواق الزراعية. ويوجد غموض حول الاستدامة طويلة الأجل للعجز غير المسبوق في الحسابات الجارية بالولايات المتحدة وحول إمكانات التضييق النقدي في كل من اليابان ومنطقة اليورو. ورغم مواصلة انخفاض معدلات الفائدة قصيرة الأجل مقارنة بالمعدلات السابقة، تثير الضغوط التصاعدية المخاوف

الشكل 1-1 توجهات نمو الإنتاج في البلدان المختارة

النمو السنوي لإجمالي الناتج المحلي الفعلي، النسبة المئوية للتغير عن الفترة السابقة

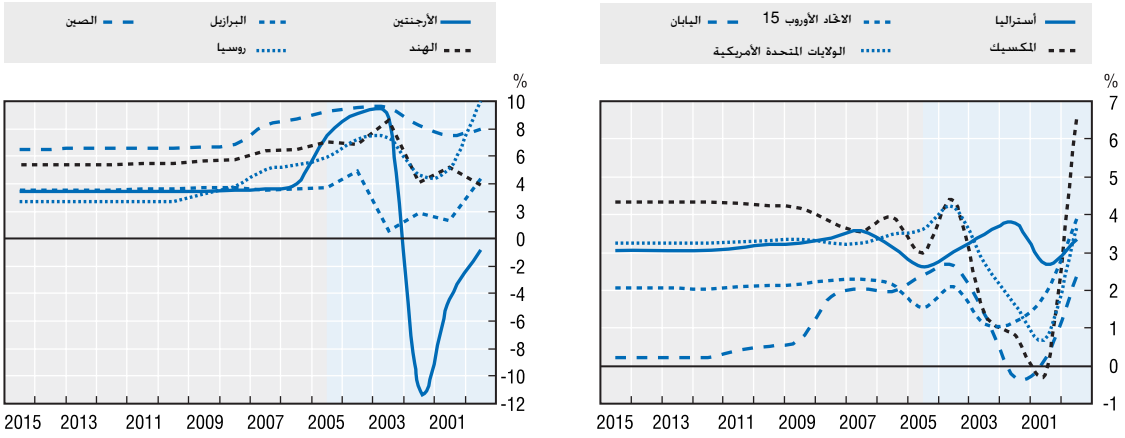

المصدر: الرؤية الاستشرافية الاقتصادية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية 78 (ديسمبر 2005)، التوقعات الاقتصادية العالمية للبنك الدولي 2006 (نوفمبر 2005)

الوصلة: http://dx.doi.org/10.1787/046358016307

ازاء الأتثمارات الريفية المستقبلية وحجم الطلب من جانب المستهلك في أسواق الأغذية الزراعية. وتحيط التساؤلات في البلدان النامية بحالة الإصلاحات الهيكلية وكيفية تأثير تدخل الحكومة على تدفقات التجارة الزراعية.

وبالإضافة إلى نمو الدخل، تعد إمكانات السكان عاملا هاما محددا للبيئة الاقتصادية العالمية في المستقبل، حيث تؤثر على كل من العرض والطلب على السلع الزراعية. وسوف ينخفض النمو السكاني خلال العقد القادم مقارنة بالسنوات العشر الماضية، حيث يزداد تعداد سكان العالم بمتوسط 1.1% سنويا كي يصل إلى حوالي 7.2 مليار نسمة عام 2015. وتبلغ معدلات النمو السكاني ذروتها في أفريقيا (المتوسط السنوي أعلى من 2%)، رغم أنه من المتوقع أن ينخفض تعداد السكان في أوروبا خلال العقد القادم، وخاصة في دول وسط وشرق أوروبا.

يمكن أن توفر القيود المفروضة على الأراضي الصالحة للزراعة في العديد من البلدان النامية حوافز للسكان الريفيين من أجل زيادة القدرة الإنتاجية للسلع الزراعية ذات كثافة العمل المرتفعة، مثل الفاكهة والخضر. ويقصد بذلك أنه من الأفضل أن تستغل هذه السلع ميزتها المقارنة، ويمكن أن يساهم هذا التحول في الإنتاج في تحقيق النمو الاقتصادي بهذه البلدان.

الجدول 1-1 توقعات النمو السكاني ونمو الدخل

المتوسط السنوي لمعدلات النمو خلال 10 سنوات والنسبة المئوية للحصة الريفية وحصة الدخل عام 2005

	السكان			الدخل	
	1996-2005	2006-2015	*2005* الحصة الريفية	1996-2005	2006-2015	*2005* حصة الدخل
العالم	1.26	1.10	*50.8*	2.64	2.90	*100*
أفريقيا	2.24	2.08	*60.3*	3.50	3.78	*1.8*
أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي	1.47	1.20	*22.4*	2.03	3.61	*5.7*
أمريكا الشمالية	1.00	0.87	*19.2*	3.02	3.21	*28.7*
أوروبا	0.00	–0.11	*26.7*	2.33	2.17	*32.1*
آسيا	1.28	1.07	*60.1*	2.64	3.13	*30.2*
أوقيانوسيا	1.36	1.10	*26.7*	3.48	3.09	*1.6*

ملاحظة: الدخل وفقا لأسعار السوق بالدولار الأمريكي عام 1995. يمثل المتوسط السنوي للنمو معدل نمو المربعات الصغرى (انظر المسرد).

المصدر: إمكانات سكان العالم الصادر عن الأمم المتحدة (تنقيح 2004)، الإمكانات الاقتصادية العالمية الصادر عن البنك الدولي 2006 (نوفمبر 2005).

الوصلة: http://dx.doi.org/10.1787/046358016307

ويبلغ معدل النمو المتوقع في الدخل خلال العقد القادم ذروته في أفريقيا وأمريكا اللاتينية، حيث يقترب متوسط معدلات النمو السنوية من 4%. ومع ذلك، تنمو هذه الأقاليم من معدل منخفض نسبيا، ومن ثم، تساهم بحصص منخفضة في إجمالي الإنتاج العالمي. وتنزع مكاسب الدخل في البلدان النامية، مقارنة بالأسواق الناضجة في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، إلى زيادة حجم الطلب بصورة مباشرة على السلع الزراعية ذات القيمة الأعلى، مثل اللحوم ومنتجات الألبان، وهو الطلب الأكثر استجابة للدخول المرتفعة. ومن ثم، يمكن أن تمثل الاقتصاديات النامية الفعالة أسواق الواردات المتنامية، ليس بالنسبة للسلع الزراعية الأولية فحسب، بل للمنتجات الأكثر معالجة أيضا.

يظل التضخم مكبوحا ويتسم بالمرونة وفقا لأسعار الطاقة المرتفعة

يعد تطور أسعار النفط الخام عنصرا هاما في الرؤية الاستشرافية الزراعية. ويؤثر ارتفاع أسعار النفط على الأسواق الزراعية، ليس من خلال تكاليف الإنتاج المتزايدة فحسب، بل من خلال تأثيرها على إنتاج أنماط الوقود الحيوي البديلة. ومن المفترض أن تظل أسعار الزيت أعلى من معدلاتها على المدى المتوسط، خلال السنوات الخمس الأولى من هذا العقد. ومع ذلك، سوف تنخفض تدريجيا لتصل إلى حوالي 40 دولار أمريكي للبرميل الواحد بنهاية فترة الرؤية الاستشرافية، بما يتوافق مع التوقعات متوسطة الأجل لإدارة الاقتصاد بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. وتؤدي أسعار النفط المرتفعة الثابتة، عند مقارنتها بالسنوات الأولى من العقد الحالي، إلى تحول الإنتاج الزراعي بعيدا عن السلع ذات كثافة الطاقة المرتفعة وجعل الاستثمار الرأسمالي في مرافق إنتاج الوقود الحيوي أكثر جدوى من الناحية الاقتصادية.

رغم ارتفاع أسعار النفط والنمو العالمي والتوسع التجاري العالمي، تظل المعدلات العامة للأسعار في العديد من البلدان ثابتة. وقد أدى ذلك إلى دعم التوقعات بأن يظل التضخم في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية منخفضا على المدى الطويل. وتعد تقديرات معدل التضخم السنوي لعام 2005، مقارنة بمتوسط أعوام 2004-2000، أقل قليلا في كل من منطقة اليورو ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ككل، وقد حدث انخفاض كبير في كل من المكسيك وكندا. وتقل معدلات التضخم في العديد من هذه البلدان عن 3% ومن المتوقع أن تظل كذلك على امتداد آفاق الرؤية الاستشرافية. وقد انخفض معدل التضخم إلى حد كبير في البرازيل منذ عام 2003، بينما يظل يثير مخاوف شديدة في الأرجنتين وروسيا.

الاهتمام العالمي المتزايد بأسعار صرف العملات في الاقتصاديات النامية ذات النمو المرتفع

تعد الافتراضات الخاصة بأسعار صرف العملات هامة فيما يتعلق بتوقعات خط الأساس، حيث يمكن أن تؤثر بقوة على التنافسية النسبية، وبالتالي، على التجارة الزراعية عبر الأقاليم. ويعد الدولار الأمريكي هو العملة التي يتم من خلالها تداول معظم التجارة الزراعية. وقد استعاد الدولار الأمريكي قيمته، خلال عام 2005، أمام منافسيه الرئيسيين في أسواق العملات الأجنبية، وهما اليورو والين الياباني، بعد فترة من انخفاض القيمة خلال عامي 2003 و2004. ومن المتوقع أن تستمر قيمة الدولار الأمريكي في الارتفاع أمام العملات الرئيسية الأخرى خلال العام الأول من الرؤية الاستشرافية. ورغم أن زيادة قوة الدولار تعد بمثابة انفراج لمصدري السلع الغذائية بمنطقة اليورو، إلا أن ضعف قيمة الين يؤثر سلبيا على الواردات اليابانية من المنتجات الزراعية والغذائية من الخارج. ومن المتوقع أن يظل سعر صرف اليورو ثابتا خلال فترة الرؤية الاستشرافية فيما وراء عام 2006. ومع ذلك، فإن الانخفاض الكبير في معدلات التضخم في اليابان، مقارنة بالولايات المتحدة، يعني أنه من المتوقع أن ترتفع قيمة الين.

مع التوسع في فرص التجارة العالمية، تحظى أسعار صرف عملات البلدان النامية أمام الدولار الأمريكي بأهمية متزايدة، نظرا لتأثيرها الرئيسي على عمليات التبادل التجاري العالمي واختلال التوازن الخارجي. ويحظى اليوان الصيني بأهمية خاصة، وقد ارتفعت قيمته بنحو 3% منذ تبني نظام الإدارة الأكثر مرونة في يوليو 2005، ومن المتوقع أن ترتفع قيمته بصورة أكبر خلال آفاق الرؤية الاستشرافية.

وفي البلدان التي تحقق نموا كبيرا، مثل الأرجنتين والبرازيل والهند والمكسيك وروسيا، تتوسع أسواق الصادرات بصورة متواصلة. وتتجاوز معدلات التضخم المتوقعة، على المدى الطويل إلى عام 2015، مثيلاتها بالولايات المتحدة، وسط النمو القوي لحجم الطلب، وخاصة بالنسبة للواردات. وفي سياق أسعار صرف العملات الثابتة المفترضة، يمثل ذلك تأثيرا يخفض من قيمة سعر الصرف مقابل الدولار.

الدعم المحلي والسياسات التجارية المؤثرة على الأسواق الزراعية

تلعب السياسات الزراعية والتجارية دورا هاما في كل من الأسواق الزراعية المحلية والدولية، التي تؤثر بصورة مباشرة على معدلات إنتاج واستهلاك السلع الزراعية والمنتجات الغذائية. ويمكن أن تمثل إجراءات الدعم المحلية وسياسات الحماية التجارية اختلالاً كبيراً في الأسواق، يؤثر على كل من أسعار الأسواق المحلية والعالمية. ومن خلال تأثيرها على قرارات الإنتاج والاستهلاك، يمكنها ألا تغير من بنية ومعدلات الإنتاج والاستهلاك فحسب، بل أنها تحدد أماكن حدوثها أيضا. وللحد من هذه التحريفات وتعظيم المزايا المستهدفة، ينبغي الفصل بين السياسات وجعلها محددة بحيث تستهدف أهدافا محددة ومنتفعين محددين. ويعد ذلك هاما بالمثل بالنسبة للبلدان النامية التي تهدف بها السياسات الزراعية أيضا في الأغلب إلى التخفيف من أعباء الفقر. ورغم أن السياسات التجارية الزراعية يمكن أن تستهدف السلع أو القطاعات الزراعية المحلية المحددة، إلا أنها تمثل أيضا جزءا من مفاوضات واتفاقيات التجارة الدولية الأوسع نطاقا.

ونظرا لعدم توصل مفاوضات منظمة التجارة العالمية حول جدول أعمال الدوحة بشأن التنمية إلى أي نتائج، تعتمد الرؤية الاستشرافية على السياسات الحالية على تعديلات مستقبلية تم تقريرها بالفعل. وتفترض توقعات الرؤية الاستشرافية أن السياسات التجارية المتفق عليها باتفاقية جولة أوروجواي بشأن الزراعة سوف تظل سارية طيلة الفترة حتى عام 2015. وتضع الرؤية الاستشرافية في الاعتبار سياسات وأحكام الاتفاقيات التجارية الإقليمية والثنائية المقررة مثل اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية ومبادرة كل شيء عدا الأسلحة للاتحاد الأوروبي واتفاقية السوق المشتركة الجنوبية في أمريكا اللاتينية بين الأرجنتين والبرازيل وباراجواي وأورجواي. ويتم أيضا وضع اتفاقيات تجارة الأفضليات الثنائية التي تغطي سلعا محددة أيضا في الحسبان، متى أمكن ذلك. وبموجب اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الوسطى، التي تم توقيعها في أغسطس/آب عام 2004، سوف يتم تحرير إمكانية وصول السلع إلى الأسواق خلال فترة متغيرة تصل إلى 20 عاما، ومن المتوقع أن تؤدي هذه الفترة إلى زيادة حجم التجارة في اللحوم في تلك المنطقة، من خلال الرسوم على الحصص المقررة التي يتم زيادتها تدريجيا ومن خلال التعريفة المخفضة. ولم يتم وضع اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الوسطى في الاعتبار في نظام تصميم النماذج. ومع ذلك، فقد تم إجراء تعديل بالاتفاقية حيث من المتوقع أن يكون لنمو التجارة تأثيرا عليها. ولم يتم دمج الافتراضات الخاصة بالاتفاقيات المستقبلية في مفاوضات جدول أعمال الدوحة بشأن التنمية في خط الأساس الخاص بهذه الرؤية الاستشرافية.

ومن المفترض أن تستمر برامج وأحكام قانون ضمانات المزارع والاستثمارات الريفية بالولايات المتحدة لعام 2002 طيلة المدة الزمنية للفترة الاستشرافية، مع تمديد فترة القروض على المحاصيل بافتراض ثبات المعدلات حتى عام 2015. ومن المفترض أن تظل عناصر السياسة الرئيسية لإصلاح السياسة الزراعية المشتركة لعام 2003، وفقا لما تم تنفيذه بالإصدارات السابقة من الرؤية الاستشرافية، دون تغيير. وبالنسبة للبلدان الأخرى، يتم تنفيذ إجراءات الدعم وبرامج السياسة المقررة (مثل PRO-CAMPO بالمكسيك) وفقا للقانون، ويتم الالتزام بتواريخ النهاية أينما وجدت، وإلا أصبح من المفترض أن تستمر عمليات السداد والأحكام وإجراءات السياسة الأخرى حتى عام 2015. وفيما يتعلق بالسكر، تضع التوقعات في الاعتبار إصلاح السكر، وفقا لما هو متفق عليه في نوفمبر/تشرين الثاني 2005. وبالإضافة إلى عمليات خفض دعم الأسعار، التي يتم تعويضها جزئيا من خلال المدفوعات المباشرة،

فإنها تتضمن خفض 25 من عمليات دعم صادرات السكر بالاتحاد الأوروبي إلى الحد المتفق عليه (اتفاقية جولة أوروجواي بشأن الزراعة/منظمة التجارة العالمية)، وعدم فرض أي قيود على صادرات السكر إلى الاتحاد الأوروبي من البلدان الأقل نموا بموجب مبادرة كل شيء عدا الأسلحة للاتحاد الأوروبي اعتبارا من عام 2009. وتتضمن التوقعات أيضا إلغاء القيود والواجبات المفروضة على صادرات السكر المكسيكي إلى الولايات المتحدة اعتبارا من عام 2008 بموجب اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية وضريبة الاستهلاك المستمرة على المشروبات التي يتم تصنيعها مع عصير الذرة المركز عالي الفركتوز بالمكسيك.

التوجهات الرئيسية في أسواق السلع

تعمل العديد من المحركات الاقتصادية في الأسواق الزراعية العالمية. ويؤدي ارتفاع دخل الفرد مصحوبا بالنمو الاقتصادي الواسع وزيادة معدلات التحضر إلى حدوث تغيرات في النظام الغذائي في معظم البلدان النامية وزيادة حجم الطلب على منتجات الماشية ومواد الأعلاف بالإضافة إلى الفاكهة والخضر والمنتجات الغذائية المعالجة. ويعد النمو الكبير في حجم الطلب بمثابة أساس زيادة حجم الطلب المتزايد على الواردات، الذي يتم دعمه من خلال معدلات النمو السكاني التي تظل عند معدل يصل إلى نحو ضعف نظيرها بالدول المتقدمة، رغم انخفاضها إلى حد كبير مقارنة بالعقد السابق. ونتيجة لذلك، تحدد البلدان النامية الآن بصورة متزايدة حدود المناطق الزراعية الطبيعية من العالم وقد قلصت بفاعلية من دور البلدان المتقدمة في هذا الإطار. وتصبح البلدان النامية وخاصة البرازيل والهند والصين بمثابة المركز الجديد للقوى التي تشكل الإنتاج الزراعي والتجارة العالمية، وهو توجه من المتوقع أن يتزايد على امتداد الفترة الاستشرافية.

بالإضافة إلى ظهور البلدان النامية باعتبارها القوة الرئيسية الدافعة لحجم الطلب المتنامي وتجارة المنتجات الزراعية، فهناك تحول واضح أيضا في حجم الطلب بالمعادلة الزراعية فيما يتعلق بالبلدان الرئيسية المنتجة والمصدرة. وعند مقارنة إمكانات نمو الإنتاج بين المنتجات الزراعية الخمسة عشر المدرجة بالجدول رقم 1-1، يتضح أن معدل التوسع في الإنتاج في البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة تحول والتي تمثل منطقة البلدان غير الأعضاء بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية يفوق معدل التوسع في الإنتاج في البلدان الأعضاء بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، عن كل مجموعة من المنتجات ولهامش كبير للبذور الزيتية وطحين البذور الزيتية والأرز والسكر ولحم الخنزير ولحوم الأبقار والزبد ومسحوق الألبان، رغم كونها إلى حد أقل بالنسبة للقمح والحبوب الخشنة ولحوم الدواجن والزيوت النباتية. وتسود نزعة مماثلة فيما يتعلق بنمو الاستهلاك، حيث تتجاوز الزيادة في البلدان غير الأعضاء بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تلك الزيادة في البلدان الأعضاء بتلك البمنظمة. ونتيجة لذلك، تستمر حصص الإنتاج والاستهلاك بإقليم منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في الإجمالي العالمي بالنسبة للمنتجات التي تتناولها هذه الرؤية الاستشرافية في الانخفاض حتى عام 2015 (الجدول 2-1).

تتسم التوقعات بالنسبة للبلدان الأقل نموا بزيادة صافي واردات السلع الغذائية الأساسية. وفي هذه البلدان، يزداد تعداد السكان بسرعة ولا يتماشى نمو الإنتاجية مع حجم الطلب المحلي. وتتمثل النتيجة في تزايد الاعتماد على الأسواق الدولية وزيادة التعرض لتقلبات أسعار السلع. ويؤكد ذلك مدى أهمية تحسين قدرة العرض المحلية من خلال الاستثمار في التعليم والتدريب والبحوث والتنمية والبنية الأساسية المادية. وبالإضافة إلى ذلك، يعد استحداث أنظمة اعتماد الغذاء هاما من أجل الوصول إلى السلاسل المحلية أو الدولية للقيمة الغذائية، وخاصة لصغار المزارعين في هذه البلدان.

يتولى الإصلاح الدائم للسياسات والاستثمارات الهائلة في الزراعة الإنتاجية ودعم البنية الأساسية تحويل موقع إنتاج وصادرات السلع الزراعية، وخاصة المنتجات الزراعية غير المعبأة، بعيدا عن البلدان المتقدمة نحو العالم النامي. ونتيجة لذلك، فمن المتوقع أن تكون المنافسة القوية أحد الملامح الأسواق الزراعية الدولية، ليس من جانب المصدرين التقليديين فحسب، بل من جانب مصدري البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة تحول والتي تستغل ميزاتها المقارنة في الإنتاج الزراعي.

الجدول 1-2 متوسط معدلات النمو السنوي في الاستهلاك والإنتاج، 2005-2015

	الإنتاج			الاستهلاك		
	%			%		
	الإجمالي	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	البلدان غير الأعضاء بالمنظمة	الإجمالي	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	البلدان غير الأعضاء بالمنظمة
القمح	1.2	1.0	1.3	1.1	0.9	1.2
الأرز	1.5	0.0	1.6	1.3	0.1	1.4
الحبوب الخشنة	1.6	1.3	2.0	1.5	1.4	1.6
الحبوب الخشنة للعلف	..	..	..	1.1	0.6	1.7
البذور الزيتية	2.2	0.6	3.3	2.4	1.4	3.1
مسحوق البذور الزيتية	2.7	1.4	3.5	2.8	1.7	4.0
لحوم البقر	1.9	0.7	2.7	2.0	0.8	2.7
لحوم الخنزير	1.9	0.8	2.4	1.9	0.8	2.4
لحوم الدواجن	2.4	1.6	3.0	2.4	1.8	2.9
الألبان	1.5	0.7	2.2	..	..	..
الزبد	1.6	-0.4	2.8	1.7	-0.3	2.7
الجبن	1.5	1.4	2.0	1.6	1.5	2.0
مسحوق اللبن منزوع الدسم	-0.3	-1.3	2.8	-0.7	-1.8	0.7
مسحوق اللبن كامل الدسم	2.0	0.7	3.2	2.2	-0.4	2.9
الزيوت النباتية	2.6	1.5	2.9	2.7	1.8	3.2
السكر	1.9	-1.1	2.9	1.7	0.4	2.2

المصدر: أمانتي منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومنظمة الأغذية والزراعة

الوصلة: http://dx.doi.org/10.1787/046358016307

الجدول 1-3 استهلاك وإنتاج بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية كحصة من الإجمالي العالمي

	الإنتاج			الاستهلاك		
	%			%		
	2005	2010	2015	2005	2010	2015
القمح	40.9	40.9	40.2	32.6	32.4	31.8
الأرز	5.5	5.0	4.7	5.2	4.9	4.6
الحبوب الخشنة	52.8	51.5	51.1	49.3	49.9	48.9
الحبوب الخشنة للعلف	..	..	..	53.9	52.8	51.3
البذور الزيتية	42.2	38.3	36.0	40.2	37.6	36.2
مسحوق البذور الزيتية	40.8	37.7	36.0	55.0	52.7	49.5
لحوم البقر	41.1	39.3	36.3	41.5	39.6	36.9
لحوم الخنزير	36.0	34.0	32.5	34.7	32.6	31.2
لحوم الدواجن	45.1	43.5	41.8	42.8	41.2	40.1
الألبان	46.6	44.8	42.9	..	..	..
الزبد	42.2	38.3	34.8	36.1	32.3	29.5
الجبن	78.1	78.0	77.1	76.1	75.5	75.1
مسحوق اللبن منزوع الدسم	78.8	75.3	71.1	58.0	54.5	51.6
مسحوق اللبن كامل الدسم	51.8	48.8	45.5	23.5	20.2	18.2
الزيوت النباتية	27.1	25.5	24.5	34.1	32.2	31.1
السكر	28.6	23.1	21.2	27.5	26.0	24.1

المصدر: أمانتي منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومنظمة الأغذية والزراعة

الوصلة: http://dx.doi.org/10.1787/046358016307

وتحتفظ البلدان المتقدمة بحضور قوي في مجال تجارة السلع الزراعية غير المعبأة، رغم كونها في إطار صناعة الأغذية الزراعية العالمية، ويمكن أن يزداد حجم التجارة في المنتجات الزراعية والغذائية ذات القيمة المضافة بسرعة أكبر.

سوف يستمر تراجع النمو المتوقع في تجارة السلع الغذائية حتى عام 2015 في التدهور، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى استمرار تواجد العقبات التجارية الأكبر التي تواجه المنتجات الزراعية.

وبالنسبة للسلع الزراعية، تعد العقبات التجارية التي تواجه المنتجات الزراعية المعالجة، بصفة عامة، أكبر من العقبات التي تواجه السلع غير المعبأة ذات المعالجة المحدودة (أي زيادة التعريفة). ومن المتوقع أن تستمر توسع التجارة في المنتجات الزراعية المصنعة، التي نمت بسرعة أكبر من تجارة السلع غير المعبأة خلال العشرين عاما الماضية، ولكن بمعدل أقل خلال العقد التالي، ويرجع ذلك بصفة جزئية إلى هذه العقبات التجارية الأكبر. ويستمر تطبيق الضوابط التنظيمية وعمليات الحظر على الواردات في بعض البلدان. وتؤثر على التدفقات التجارية الزراعية فيما يتعلق بالمناشئ والغايات القطرية على امتداد فترة الرؤية الاستشرافية.

أمراض الحيوانات تثبط نمو التجارة الدولية باللحوم

بالإضافة إلى مكاسب الوصول إلى الأسواق التي تم تحقيقها بموجب اتفاقيات التجارة الدولية على مدار العقد الماضي، أصبح نمو التجارة الدولية في منتجات الماشية يعتمد بصورة متزايدة على حجم الطلب من البلدان النامية. ففي أسواق البلدان النامية، حيثما يكون استهلاك الفرد مرتفعا بصورة عامة، ويكون حجم الطلب ثابتا أو منخفضا بالنسبة لبعض المنتجات، حلت الاهتمامات المتعلقة بسمات المنتجات و/أو العمليات الأخرى وجودة الأغذية إلى حد كبير محل تلك الاهتمامات المتعلقة بتوافر الغذاء. ومع ذلك، فقد تأثرت تجارة منتجات اللحوم إلى حد كبير خلال العقد الماضي بتفشي أمراض الحيوانات وعواقبها الوخيمة (أي التأخير في رفع الحظر التجاري من جانب البلدان المستوردة وقرارات الاستثمار في القطاع). وتعد تلك عوامل مثبطة للإمكانات الإيجابية للتجارة العالمية في اللحوم، التي يدفعها توقعات ارتفاع دخل الفرد في مجموعة عريضة من البلدان المستوردة على مدار فترة الرؤية الاستشرافية.

فيما يتعلق بتطورات تجارة اللحوم، من المتوقع أن تزيد اليابان وكوريا من وارداتها من لحوم الأبقار عالية الجودة إلى المعدلات التي تم الوصول إليها قبل حالات جنون البقر في أمريكا الشمالية. وفي نفس الوقت، رغم التخفيف من وطأة مخاوف المستهلك الإقليمي بشأن جنون البقر وأنفلونزا الطيور، من المتوقع أن يزداد استهلاك وواردات هذه البلدان من لحوم الخنازير أيضا. وتستعيد الولايات المتحدة وكندا، التي من المتوقع أن تقوم بإعادة بناء تجارة لحوم الأبقار تدريجيا على مدار فترة الرؤية الاستشرافية، حصتها بالأسواق التي فقدتها من قبل أمام التواجد المتزايد لكل من أستراليا ونيوزيلندا. وفي غضون ذلك، من المتوقع أن يتقلص وضع الاتحاد الأوروبي بصفته مصدرا للحوم الأبقار نتيجة لإصلاحات السياسة المحلية.

وخارج منطقة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، سوف يتم دعم الصادرات المتنامية للبلدان النامية من خلال الصادرات القوية من امريكا الجنوبية، التي يتم تعزيزها عن طريق التنافسية المستمرة والاستثمار المتزايد في القطاع. وسوف تتحقق بعض المكاسب من خلال مصدري البلدان النامية غير التقليديين، مثل شيلي والمكسيك، بموجب الاتفاقيات الصحية التي تيسر من إمكانية الوصول إلى الأسواق في اليابان. وتستمر روسيا، رغم فرض الرسوم على الحصة المقررة على واردات لحوم الأبقار ولحوم الخنزير والدواجن منذ عام 2003 ومن خلال الإنتاج المحلي المتزايد، في كونها سوقا كبيرا لواردات لحوم الأبقار والخنزير والدواجن من الاتحاد الأوروبي والبرازيل. ومن المتوقع أن يستمر ارتفاع إنتاج الصين من لحوم الخنزير وصادراتها على مدار فترة الرؤية الاستشرافية. وفي حالة الدواجن، يواجه ارتفاع الصادرات المتوقعة من الولايات المتحدة منافسة متنامية من البرازيل من خلال تكاليف إنتاجها المنخفضة وأسعارها التنافسية في الأسواق العالمية. ومن المتوقع أن تظل الصين والمكسيك وروسيا من بين أكبر مستوردي الدواجن في العالم، حيث يزيد الدخل المرتفع من حجم الطلب بسرعة أكبر من النمو المتوقع للإنتاج المحلي.

تستمر سيطرة بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على تجارة منتجات الألبان

استجابة لارتفاع الأسعار الحالي الناجم بصفة جزئية عن حجم الطلب الذي يقوده الدخل واستجابة للعودة إلى الظروف المناخية الطبيعية في بعض البلدان الرئيسية المنتجة، يستمر إنتاج الألبان ومنتجات الألبان على المستوى العالمي في التوسع على مدار فترة الرؤية الاستشرافية. ومن المتوقع الوفاء بنمو حجم الطلب على منتجات الألبان في البلدان غير الأعضاء بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ولا يعكس النمو القوي في حجم الطلب بهذا الإقليم النمو السكاني ونمو

الدخل الأكثر سرعة فحسب، بل يعكس تأثير التحضر المتواصل والتنمية التكنولوجية وتطوير المنتجات داخل نطاق صناعة الألبان في هذه البلدان أيضا. ففي معظم بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، يعد استهلاك الفرد مرتفعا بالفعل حيث من المتوقع أن يقل نمو حجم الطلب المستقبلي عن حجم الطلب بالبلدان غير الأعضاء بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. وفيما يتعلق بفئات المنتجات الفردية، من المتوقع أن يزداد الاستهلاك في منطقة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بالنسبة للجبن فقط، بينما يتوقع أن ينخفض استهلاك الزبد ومسحوق اللبن كامل الدسم، وبصفة خاصة مسحوق اللبن منزوع الدسم.

نظرا لزيادة الاستهلاك عن العرض في معظم البلدان المستوردة، من المتوقع أن تزداد واردات منتجات الألبان باستثناء مسحوق اللبن منزوع الدسم. وتظل أستراليا ونيوزيلندا والاتحاد الأوروبي أكبر المصدرين في الأسواق العالمية لمنتجات الألبان. ومع ذلك، فمن المتوقع أن تنخفض صادرات الاتحاد الأوروبي من الزبد ومسحوق اللبن منزوع الدسم إلى حد كبير، عقب خفض الدعم على الأسعار المتعلق بإصلاح السياسات الزراعية المشتركة. ومن المتوقع أن ينخفض معدل التوسع في صادرات أوقيانوسيا مقارنة بالعقد الماضي. وتظهر كل من الأرجنتين وأوكرانيا كأطراف فاعلة هامة في أسواق تصدير منتجات الألبان بصورة متزايدة. ويؤدي النمو الكبير في الاستهلاك في روسيا إلى زيادة واردات الزبد والجبن ومسحوق الألبان على مدار فترة التوقعات. وسوف تستمر اليابان والولايات المتحدة كونها مستوردين هامين للجبن، بينما يتوسع الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والمكسيك في واردات مسحوق الألبان.

سيطرة مصدري القمح التقليديين على التجارة رغم مواجهة المنافسة المتزايدة

تحتفظ البلدان التقليدية الرئيسية الخمس المصدرة للقمح الأرجنتين وأستراليا وكندا والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة بموقع الهيمنة على تجارة القمح العالمية على مدار فترة الرؤية الاستشرافية، حيث لا تكاد تتغير حصتها المجمعة بالسوق. ومع ذلك تؤدي الصادرات المتزايدة من أوكرانيا وكازخستان إلى زيادة المنافسة على الصادرات بين هذين البلدين. وتحتفظ الولايات المتحدة بمكانتها كأكبر مصدر للقمح في العالم حتى عام 2015. ولكن حصة السوق الخاصة بها مع كندا تقل عن حصة السوق الخاصة باستراليا والاتحاد الأوروبي والأرجنتين وعدد من الموردين من منطقة البحر الأسود.

كان النمو في تجارة القمح محدودا على مدار العقد الماضي نظرا لانخفاض الواردات، وخاصة من جانب جمهورية إيران الإسلامية. ومع ذلك، فمن المتوقع أن تزيد واردات القمح العالمية بصورة منتظمة خلال العقد القادم من خلال مجموعة عريضة من البلدان، وخاصة البلدان النامية. وتتركز زيادة واردات القمح إلى تلك البلدان النامية التي يرتفع بها دخل الفرد وتعداد السكان، ولكنها تواجه أيضا قيودا أرضية أو مناخية تحول دون التوسع في الإنتاج المحلي. وتتواجد أسواق النمو في أفريقيا (وخاصة مصر ونيجيريا) والبرازيل والمكسيك. ومن خلال الأرصدة الكبيرة من القمح منخفض الجودة في بداية الرؤية الاستشرافية تساعد الأسعار المنخفضة لهذه الأنواع من القمح على التنافس مع الذرة باعتباره علفا مفضلاً للحيوانات، مما يؤدي إلى دعم الطلب على العلف ومن ثم، دعم واردات قمح العلف في بعض البلدان، مثل جمهورية كوريا.

التجارة المتنامية في الحبوب الخشنة ترتبط بالتوسع في إنتاج الماشية

ترتبط التجارة المتزايدة في الحبوب الخشنة ارتباطا وثيقا بالتوسع في إنتاج الماشية المحلية، وخاصة من جانب البلدان غير القادرة على الوفاء باحتياجاتها من مواد العلف. وتعد الذرة بمثابة حبوب العلف الرئيسية التي يتم تداولها بالأسواق العالمية، ويليها الشعير والسرغوم. وتظل الولايات المتحدة هي المنتج والمستهلك والمصدر الرئيسي للذرة. ومع ذلك، فمن المتوقع أن يحد التوسع في إنتاج القائم على الذرة من نمو الصادرات الإمريكية على مدار فترة الرؤية الاستشرافية. ومن المتوقع أن تواجه الولايات المتحدة منافسة متزايدة في الأسواق الدولية من المصدرين الآخرين مثل أوروبا الشرقية والأرجنتين والبرازيل، التي من المحتمل أن تزيد من حصتها بالسوق حتى عام 2015. وتبدو صادرات الصين من الذرة في انخفاض على مدار فترة التوقعات. ومن المتوقع، في النهاية، أن تصبح الصين مستوردا خالصا للذرة بحلول عام 2010 نظرا للمتطلبات المتزايدة لقطاع الماشية المتوسع من العلف.

وتتمثل أسواق النمو الرئيسية لواردات الحبوب الخشنة في المكسيك وشمال أفريقيا والشرق الأوسط والصين وآسيا وأمريكا اللاتينية، حيث يدعم ارتفاع الدخل حجم الطلب على المنتجات الحيوانية، مما يؤدي إلى التوسع في قطاعات الماشية وزيادة متطلبات العلف. ومع ذلك، فمن المتوقع أن تحد واردات اللحوم المتزايدة في اليابان وجمهورية كوريا وبعض البلدان الأخرى في جنوب شرق آسيا من النمو في واردات الحبوب الخشنة ومواد العلف الأخرى. وسوف يؤدي استمرار فرض القيود على الحبوب التي تحتوي على سمات الكائنات الحية المحورة وراثيا إلى الحد من واردات الاتحاد الأوروبي من الولايات المتحدة على مدار فترة التوقعات، واستبدالها بواردات من المصادر الأوروبية الأخرى، وخاصة في منطقة البحر الأسود. ومن المتوقع، فيما يتعلق بالحبوب الخشنة الرئيسية الأخرى، أن يتم التوسع أيضا في تجارة الشعير (لأغراض العلف والاستنبات في الماء)، وينتج ذلك إلى حد كبير عن حجم الطلب الكبير في آسيا وشمال أفريقيا. ومن المحتمل أن يتم الوفاء بحجم الطلب المتزايد من خلال زيادة المبيعات إلى حد كبير من أستراليا وكندا والاتحاد الأوروبي ومن خلال المنافسة القوية من أوكرانيا وروسيا.

تزداد تجارة الأرز بمعدل أبطأ مما كان عليه يخلال العقد الماضي

تظل تجارة الأرز ضعيفة عند مقارنتها بالقمح والحبوب الخشنة. وقد ازدادت تجارة الأرز العالمية بنسبة تتجاوزت 30% فيما بين عامي 1995 و2005، من خلال ارتفاع حجم الطلب، وخاصة في أفريقيا. ورغم عدم وجود تعديل رئيسي في السياسة على مدار فترة الرؤية الاستشرافية، إلا أنه من المتوقع أن تخطو تجارة الأرز العالمية خطى سريعة نحو التوسع حتى عام 2015، حيث تتجاوز الزيادة في استهلاك الأرز مكاسب الإنتاج في أجزاء كبيرة من آسيا وأفريقيا. ومن المتوقع أن تزيد البلدان الرئيسية المصدرة للأرز – تايلاند وفيتنام – من صادراتها استجابة لارتفاع أسعار السوق العالمي على المدى القصير. وتظل الولايات المتحدة بمثابة الدولة الرئيسية المصدرة للأرز من بين بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ومن المتوقع أن تصل صادراتها إلى 4.1 مليون طن عام 2015. وتسجل البلدان الأسيوية، على مدار فترة التوقعات، أكبر نمو في حجم الواردات، بجانب بعض بلدان أفريقيا جنوب الصحراء والشرق الأوسط.

تظل البذور الزيتية ومنتجاتها رائدة التجارة

من المتوقع أن يؤدي حجم الطلب الكبير على الزيوت النباتية الخاصة بالاستهلاك الغذائي والوجبات البروتينية المستخدمة في تغذية الماشية إلى دعم التجارة العالمية بالبذور الزيتية ومنتجاتها إلى ما يتجاوز حجم التجارة العالمية بالقمح والحبوب الخشنة على مدار العقد التالي. ويتوافق الاستثمار في قدرة الطحن مع التجارة المتنامية في الوجبة البروتينية. وقد تم إجراء هذه الاستثمارات في الصين، بصفة خاصة، من أجل الحصول على القيمة المضافة في المعالجة. وتفسر الصين، بالتالي، حجم النمو في واردات الزيوت النباتية على مدار فترة الرؤية الاستشرافية وتدعم مكانتها كمستورد رائد. وليس من المتوقع أن يزيد الاتحاد الأوروبي، الذي كان يحتل هذه المكانة في الماضي، من وارداته نتيجة للاستخدام المتزايد لمسحوق بذور اللفت المنتج محليا، حيث يزداد مسحوق بذور اللفت استجابة لحجم الطلب المتزايد على الوقود الحيوي المشتق من البذور النباتية. ومن المتوقع أن يتجاوز النمو في حجم الطلب على واردات الزيوت النباتية ذلك الطلب على الوجبات البروتينية. ورغم زيادة واردات الزيوت النباتية في معظم الأقاليم تقريبا، تظل الصين والهند وباكستان والاتحاد الأوروبي أكبر البلدان استيراداً لها.

تمثل البلدان الرائدة الثلاثة المصدرة للبذور الزيتية – الولايات المتحدة والبرازيل والأرجنتين – أكثر من 80% حجم التجارة العالمية على مدار فترة الرؤية الاستشرافية. ومن المتوقع أن تتجاوز البرازيل الولايات المتحدة باعتبارها المصدر الرئيسي للبذور الزيتية وأن تزداد صادراتها إلى حد كبير حتى عام 2015. وتنمو صادرات الأرجنتين من البذور الزيتية بنحو 70% على مدار الفترة الاستشرافية. وتظل الأرجنتين المصدر الرئيسي لزيت البذور الزيتية، تليها البرازيل. وتستمر سيطرة زيت النخيل على التجارة العالمية في الزيوت النباتية حيث يبلغ حجم الصادرات حوالي ضعف صادرات زيت البذور الزيتية. وتظل الصين أكبر مستورد للزيوت النباتية على مدار فترة الرؤية الاستشرافية بفارق كبير عن المستورد الذي يليها.

تزايد سيطرة البرازيل بقوة على تجارة السكر

تسيطر البرازيل في الوقت الحالي على نحو 40% من صادرات السكر العالمية. ومن المتوقع أن تزداد صادرات البرازيل من السكر الخام والمكرر خلال الفترة حتى عام 2015، مما يؤدي إلى زيادة سيطرتها على الاقتصاد العالمي للسكر وتصبح هذه الصادرات بمثابة أحد العوامل الهامة التي تتحكم في مستقبل أسعار السكر العالمي. ومن غير المتوقع أن تؤدي تطورات قطاع الإيثانول القائم على قصب السكر بالبرازيل إلى الحد من إنتاج وصادرات السكر حتى عام 2015. وعقب إصلاح نظام السكر، من المتوقع أن يقلل الاتحاد الأوروبي من إنتاج وصادرات السكر المدعمة وأن يتحول وضعه التجاري من مصدر خالص إلى مستورد متزايد للسكر. ويجب أن تشهد أستراليا وتايلاند وكوبا بعض التوسع في إنتاج وصادرات السكر، رغم انخفاض حجم الاستثمار في القدرة الإنتاجية خلال السنوات الأخيرة ومواصلة إعادة هيكلة الصناعة في حالة كوبا. وينبغي أن تزداد صادرات السكر المكسيكية إلى الولايات المتحدة عند إلغاء الرسوم الإضافية على الحصة المقررة بموجب اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية اعتبارا من عام 2008. وتعتبر واردات السكر أقل تركيزا من الصادرات. ومن المتوقع أن تظل روسيا المستورد الرئيسي للسكر الخام، ولكن من المتوقع أن تنمو الواردات إلى حد كبير في الاتحاد الأوروبي في ظل مبادرة كل شيء عدا الأسلحة وأن تنمو الواردات أيضا في الصين، حيث يزداد استهلاك الأخيرة من السكر مع النمو الاقتصادي المستمر. وتتمثل البلدان الكبرى الأخرى المستوردة في إقليم آسيا في اليابان وكوريا وإندونيسيا.

الأسعار العالمية للمنتجات الزراعية توضح أنماطا متباينة ولكنها تتجه إلى الانخفاض من حيث القيمة الحقيقية

تتضح التوجهات في الأسعار الاسمية العالمية المؤشرة للسلع المختلفة بالشكل 2-1 بالنسبة للسلع المحصولية والشكل 3-1 بالنسبة لمنتجات الماشية. ومن المتوقع أن يحدث تغيير طفيف بالأسعار الاسمية العالمية للقمح فيما بين عامي 2005 و2015، حيث يتم الاحتفاظ بالتوازن النسبي بين العرض والطلب. ومن ناحية أخرى، ينبغي أن تحظى أسعار الذرة بالدعم على المدى القريب من الصادرات الأمريكية المخفضة، نظرا لزيادة الاستخدام المحلي لإنتاج الإيثانول. ومن المحتمل، بالمثل، أن ترتفع أسعار الأرز إلى حد كبير، مما يعكس القيود المتنامية على الموارد في بعض البلدان الرئيسية المنتجة في صورة نقص العمالة الريفية وتزايد المنافسة على الأراضي والمياه وارتفاع تكاليف الوقود. ومن حيث القيمة الحقيقية (عند السماح بحدوث تضخم)، تظل أسعار الأرز في زيادة إلى حد ما، بينما يكون من المتوقع أن تواصل الأسعار العالمية للقمح والذرة توجهها نحو الانخفاض على المدى الطويل. وتخضع تطورات السوق فيما يتعلق بالبذور الزيتية خلال فترة التوقعات للإنتاجية المتزايدة والتغيرات في المساحة المزروعة وزيادة حجم الطلب حيث يزداد الدخل وتعداد السكان في معظم البلدان.

الشكل 1-2 **الرؤية الاستشرافية للأسعار العالمية للمحاصيل حتى عام 2015**
(مؤشر الأسعار الاسمية، 1995=1)

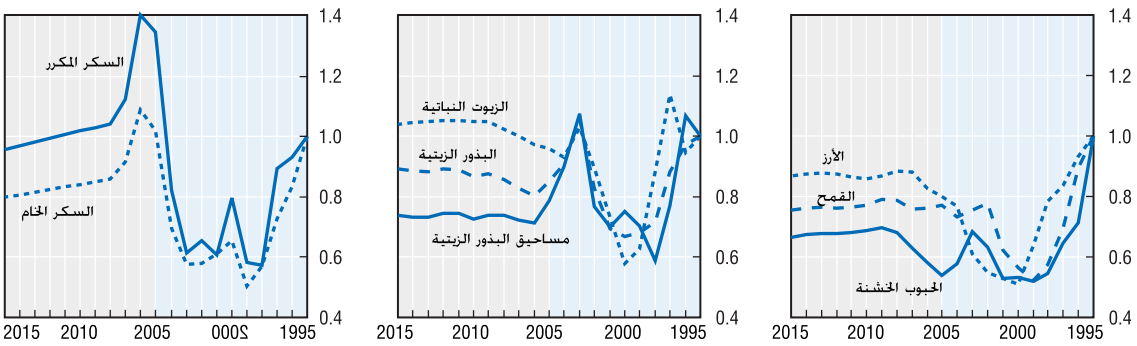

المصدر: أمانتي منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومنظمة الأغذية والزراعة

الوصلة: http://dx.doi.org/10.1787/046358016307

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية – منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة التوقعات الزراعية 2006 – 2015 ● FAO 2006 ©

الشكل 1-3 **الرؤية الاستشرافية للأسعار العالمية لمنتجات الماشية حتى عام 2015**
(مؤشر الأسعار الاسمية، 1995=1)

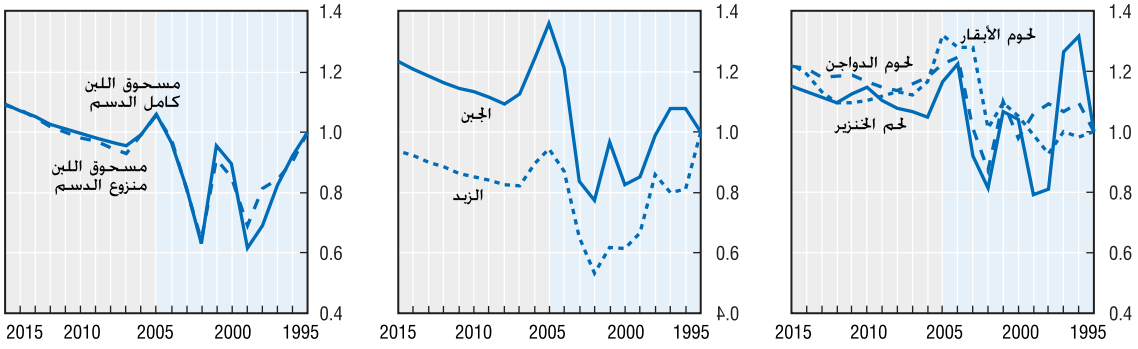

المصدر: أمانتي منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومنظمة الأغذية والزراعة

الوصلة: http://dx.doi.org/10.1787/046358016307

وتؤدي هذه العوامل، بصفة عامة، إلى حدوث انتعاش متواضع في أسعار البذور والزيتية ودقيق البذور الزيتية خلال عام 2007 والأعوام التالية، ومع ذلك، تظل الأسعار الحقيقية ثابتة أو تنخفض. وقد ارتفعت الأسعار العالمية المؤشرة لسوق السكر إلى أعلى معدلاتها في ربع قرن خلال عام التسويق 2005/2006، كي تصل إلى معدل يقترب من ضعف معدل العقد الماضي. ومن المتوقع أن ترتفع الأسعار العالمية بصورة أكبر خلال 2006/2007 حيث يتجاوز الاستهلاك العالمي حجم الإنتاج للعام الرابع على التوالي، مما يؤدي إلى المزيد من الانخفاض في المخزون العالمي للسكر. ومن المتوقع أن يصل متوسط الأسعار العالمية للسكر بعد عام 2006 إلى أقل من متوسط تلك الأسعار في بداية فترة التوقعات، حيث يستجيب الإنتاج العالمي للأسعار المرتفعة الحالية. ومع ذلك، سوف تظل أعلى من متوسط العقد الماضي. ويجب أن تواصل الأسعار الحقيقية للسكر في الانخفاض.

ومن المتوقع أن تواصل الأسعار العالمية لمنتجات الألبان نمط التوجه المتزايد فيما يتعلق بالأسعار الاسمية عقب عام 2008، بحيث تصل إلى معدلات مماثلة لتلك المعدلات التي تم التوصل إليها عام 2005 في نهاية فترة التوقعات، باستثناء الجبن. ومن المتوقع أن يقل السعر العالمي المؤشر للجبن بنحو 10% مقارنة بمعدله المرتفع بصورة استثنائية عام 2005. ومن المتوقع أن يؤدي النمو المنتظم في حجم الطلب على الواردات، وخاصة من البلدان النامية، ونمو العرض الأكثر بطئا من جانب الاتحاد الأوروبي ونيوزيلندا إلى مواصلة الضغوط من أجل ارتفاع أسعار منتجات الألبان. ومن المتوقع أن تستقر أسعار معظم اللحوم خلال فترة الرؤية الاستشرافية، عقب صدمات الأسعار الناتجة عن الأمراض فيما بين عامي 2003 و2005. وتتماشى هذه الأسعار المتوقعة مع الانخفاض المتوقع في تكاليف العلف والنمو المتواصل في الإنتاجية وتشير إلى انخفاض الأسعار الفعلية للحوم حتى عام 2015.

الملابسات

تعد صدمات الإنتاج المتعلقة بالمناخ وانخفاض أداء الاقتصاديات الكبرى وتطورات وتغيرات السياسة المستقبلية من بين الملابسات التي تؤثر على إمكانات الأسواق الزراعية العالمية على المدى المتوسط. وسوف يكون لأي تغيرات عن الافتراضات الأساسية التي تشكل أساس التوقعات الخاصة بزيادة حجم الطلب والتجارة، مثل النمو الاقتصادي الكبير على المستوى العالمي أو التوقعات الخاصة بالسياسة التجارية الأقل انفتاحا أو تفشي المزيد من أمراض الحيوان أو ارتفاع أسعار الزيت الخام، عواقب – ربما تكون وخيمة – على مستقبل الأسواق الزراعية خلال السنوات القادمة. وفي هذا السياق، تتمثل إحدى الملابسات الخاصة بسياسة الرؤية الاستشرافية في نتيجة المفاوضات التجارية متعددة الجوانب حول جدول أعمال الدوحة بشأن التنمية. وحينما تم التوصل إلى هذه الاتفاقية، في النهائية، وبناءً على مضمونها بالطبع، أصبح من المتوقع أن تؤدي إلى خفض العقبات التجارية الزراعية الحالية ودعم الإنتاج الزراعي، وخاصة في البلدان المتقدمة. ويمكن أن تؤدي هذه التغيرات إلى ارتفاع الأسعار العالمية لعدد من السلع الغذائية وزيادة حجم التبادل التجاري.

ومع ذلك، لا تعد مفاوضات جدول أعمال الدوحة بمثابة قضية السياسة التجارية الوحيدة موضع الغموض. فقد تم توقيع عدد كبير من اتفاقيات التجارة الحرة الثنائية أو الإقليمية خلال السنوات الأخيرة. ولا تنعكس العديد من هذه الاتفاقيات بصورة واضحة في هذه الرؤية الاستشرافية. ومع ذلك، فمن المتوقع أن يؤدي تنفيذ مثل هذه الاتفاقيات إلى دعم نمو التبادل التجاري بين أعضائها. وعلى سبيل المثال، فمن المتوقع أن تؤدي اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الوسطى، التي تم توقيعها في أغسطس/آب عام 2004، والتي سوف يتم تحرير إمكانية وصول جميع السلع إلى الأسواق خلال فترة تصل إلى 20 عاما، إلى دعم المزيد من التبادل التجاري في تلك المنطقة، من خلال التوسع في الرسوم المقررة على الحصة وخفض التعريفة.

وتؤثر التغيرات في السياسة المحلية أيضا على نتائج السوق المنصوص عليها بهذا التقييم الاستشرافي. وتتمثل إحدى القضايا المحددة في لائحة قانون المزارع الأمريكية. ونظرا لأهمية الولايات المتحدة كمنتج زراعي لعدد من المنتجات الزراعية المتداولة بالأسواق العالمية، سوف تؤثر أي تعديلات جوهرية في ترتيبات الدعم المحلي بلائحة قانون المزارع التالية التي من المقرر أن تسري اعتبارا من عام 2008 على الأسواق الزراعية العالمية.

وفي ضوء أهمية البلدان النامية بالنسبة لمستقبل الأسواق الزراعية العالمية، تحظى التطورات الواقعة في البرازيل والصين والهند بأهمية خاصة. فقد زادت البرازيل إلى حد كبير من تواجدها كمصدر في عدد من الأسواق. وتعد الصين عنصرا رئيسيا لمستقبل عدد من السلع، وإن كانت باعتبارها مستورد وليس مصدر. وتطرح الهند تساؤلات مختلفة حيث أنها لم تكن منفتحة على التجارة مثل البلدين الأخريين. ومع ذلك، نظرا لحجم السوق المحلي، فإن أي تغيرات في الإنتاج والاستهلاك الزراعي ينتقل إلى الأسواق العالمية يمكن أن تكون له تبعات هامة على مخرجات الأسواق العالمية. ومن الواضح أن تطورات السوق والتجارة في هذه البلدان التي تختلف عن تلك التطورات المفترضة في الفترة حتى عام 2015 سوف يكون لها تأثير على الرؤية الاستشرافية.

تتمثل المخاوف المتعلقة بقطاع اللحوم في حدوث أي تفشي لأمراض الحيوان نظرا لتأثيرها المدمر على التجارة العالمية باللحوم. وهناك العديد من السيناريوهات المستقبلية المحتملة. وحيث يتمثل المبدأ المرشد لخط الأساس في افتراض وجود ظروف "طبيعية"، لا يتم تناول أي من هذه الأمراض بصفة خاصة في هذه الرؤية الاستشرافية. وينزع تفشي الأمراض مثل جنون البقر أو أنفلونزا الطيور إلى أن يكون له بعد خاص بالعرض والطلب، ويؤدي بصورة نمطية إلى ذبح قطيع كبير أو تنظيم حملات لاستبعاد القطعان، مما قد يؤدي في النهاية إلى القضاء على حجم العرض التجاري لأقاليم بأكملها. واعتمادا على رد فعل المستهلكين، سوف ينخفض حجم الطلب إلى حد ما عن حجم العرض وسوف يتأثر الاستهلاك حتى في الأقاليم التي لا تتعرض لتفشي الأمراض. ويمكن أن ينخفض إجمالي حجم الطلب على اللحوم، ومن المحتمل أن يحدث تحول ما من استهلاك اللحوم المصابة إلى أنماط اللحوم الأخرى. وبالإضافة إلى ذلك، سوف تغلق بعض الأسواق أبوابها أمام صادرات اللحوم من البلدان المنكوبة. ومن ثم، ففي سياق أسواق السلع العالمية المتزايدة والمترابطة، يمكن أن يتسبب انتشار أمراض الحيوان مثل جنون البقر أو أنفلونزا الطيور في انهيار كبير في قطاعات اللحوم بالبلدان التي تتأثر بصورة مباشرة أو غير مباشرة بعواقب التدفق نحو أسواق الحبوب والبذور الزيتية.

ويتمثل العنصر النهائي للملابسات في الأسواق الزراعية العالمية في كيفية تأثير الاستثمار المتزايد في إنتاج الوقود الحيوي على الأسواق الزراعية، وخاصة أسواق الحبوب والبذور الزيتية ومحاصيل السكر. ومع الزيادة المتواصلة في أسعار الزيت منذ عام 2004،

يتزايد حجم الطلب على أنواع الوقود الحيوي بشدة ومن المحتمل أن يتزايد بصورة أكبر خلال السنوات القادمة. والإضافة إلى ارتفاع أسعار الزيت، يتم إجراء العديد من المناقشات الأخرى من أجل زيادة استخدام الطاقة الحيوية، مثل المزايا البيئية المحتملة فيما يتعلق بالحد من انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون والتلوث الحضري وخفض الاعتماد على واردات النفط الخام وتوفير فرص العمل والمزايا الاجتماعية المحتملة مثل ارتفاع دخل المزارعين وتحسين الاقتصاديات الريفية.

يمكن توقع حدوث المزيد من النمو في إنتاج الوقود الحيوي، باعتباره استخدام تنافسي آخر للمنتجات الزراعية. ويفترض خط الأساس هذا حدوث نمو كبير للغاية في إنتاج الإيثانول بالولايات المتحدة وكندا والبرازيل، بينما يستمر أتجاه نمو الديزل الحيوي بالاتحاد الأوروبي، حيث لم يتم التوقيع على التوجيهات الجديدة الخاصة بالوقود الحيوي بعد، وبالتالي، لم يتم وضعه في الاعتبار. ونظرا لأن النمو الفعلي سوف يكون أكثر قوة، فإنه سوف يزيد أيضا من حجم الطلب على الذرة والقمح والبذور الزيتية والسكر، بما يتماشى مع التجارب الحالية لإنتاج الإيثانول والديزل الحيوي بالولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والبرازيل. ورغم وضوح اتجاه التغيير، تتطلب أهمية التغيرات الخاصة بالزراعة والأصداء المحتملة للتوسع في الإنتاج المزيد من التحليل. وتتضمن هذه التغيرات امتيازات ضمنية متبادلة بين استخدامات الغذاء/العلف والاستخدامات غير الغذائية الخاصة بقطاعات محاصيل محددة، وأي تأثيرات بين السلع يكون من شأنها الحد من توافر الاستخدامات التقليدية للغذاء والعلف، والتغيرات الهامة في مخزون العلف المفضل للمنتجات غير الزراعية مثل الألياف السليولوزية ومواد الفضلات.

تعتمد الزيادة المستمرة في الاستثمارات في القدرة الإنتاجية للوقود الحيوي، في معظم الحالات، على الدعم والتشجيع العام. وفي الواقع، يتوفر مخزون العلف في عدد قليل للغاية من البلدان فقط بأسعار تسمح في الوقت الحالي بتحقيق المنافسة بين إنتاج الإيثانول والديزل الحيوي ووقود النقل المستخرج من الزيت الخام دون الحصول على دعم الحكومة. ومع ذلك، يمكن أن يؤدي ذلك الدعم أيضا إلى تحريف الأسواق، التي ينبغي فهم طبيعتها ومستواها بصورة جيدة قبل وضع السياسات الخاصة بها. وبمجرد وضع تلك السياسات، يمكن أن تثبت مرونتها الكبيرة تجاه التعديلات اللازمة نظرا لتأثيرات السوق غير المتوقعة أو البيئة الاقتصادية المتغيرة لإنتاج الوقود الحيوي في سياق التطورات التكنولوجية.

قضايا مستجدة: التحديات الديموجرافية لنظام الأغذية العالمي

لمحة عن السياق

بنهاية فترة الرؤية الاستشرافية، ينبغي أن يقدم نظام الأغذية العالمي مواد غذائية إلى حوالي 750 مليون شخص إضافي. وسوف يواجه النظام تحديات جديدة فيما يتعلق بأنماط الأغذية التي سوف يتم استيرادها وكيفية تقديم هذه الأغذية والأشخاص الذين يتم تقديمها إليهم. ويصف الفصل التالي بعض التطورات الديموجرافية الرئيسية الحالية، التي تؤدي إلى تمديد التوجهات طويلة الأجل نحو المستقبل متوسط الأجل. ورغم توضيح بعض هذه التطورات بصورة محددة في توقعات خط الأساس، مثل النمو السكاني، فلم يتم توضيح التطورات الأخرى، مثل تأثير الشيخوخة أو التحضر. وبدلا من تحليل تأثيرات السوق الخاصة بالتطورات الديموجرافية المتعددة بأسلوب شامل،يتمثل الغرض من هذا الفصل في تقديم خلفية أكثر شمولا للرؤية الاستشرافية.

ويتمثل أحد أهم التطورات الديموجرافية في تحول السكان من الحياة الريفية بالبلدان النامية التي تركز على الزراعة إلى الحياة الحضرية وحياة المدن التي تركز على الوظائف غير الزراعية. ولا تزال عملية التحول هذه إلى حياة المدن، التي تنتهي إلى حد كبير بالبلدان المتقدمة لا تزال مستمرة بالأقاليم النامية. ويوضح الشكل رقم 4-1 أنه من المتوقع بحلول عام 2015 أن يقطن أكثر من نصف سكان العالم في المدن، ومن المرتقب أن يعيش ثلاثة أرباع سكان البلدان النامية في المدن.

الشكل 1-4 **هياكل سكان الريف والمدن: 1950-2015**

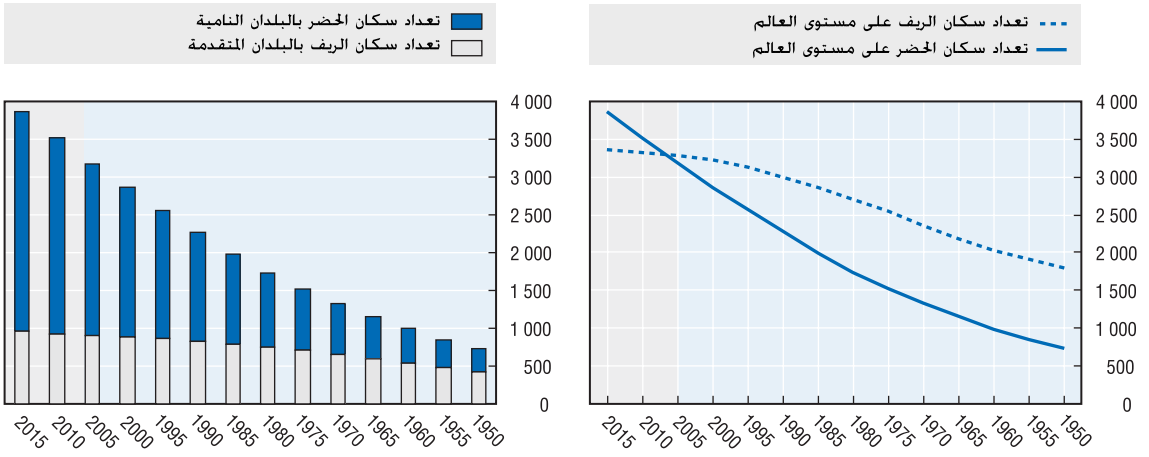

المصدر: شعبة السكان بالأمم المتحدة (مستقبل تعداد سكان العالم: مراجعة 2004)

الوصلة: http://dx.doi.org/10.1787/046358016307

التوزيع المكاني للسكان يؤثر على عرض الأغذية والطلب عليها [1]

تختلف الأنماط الغذائية لسكان المدن اختلافا ملحوظا عن الأنماط الغذائية لنظرائهم الريفيين. ويعد الدخل والسعر والوفرة بمثابة المحركات الأساسية التي تشكل الأنظمة الغذائية بالمدن. ويؤدي ارتفاع الدخل والإمدادات الغذائية التي يمكن الاعتماد عليها إلى تنوع الأنظمة الغذائية، سواء من نمط المواد الغذائية المستهلكة ومصدرها. وعلى سبيل المثال، تدعم إمكانية الحصول على الكهرباء استهلاك المزيد من المنتجات الغذائية القابلة للتلف وتسمح البنية الأساسية الحديثة لهذه المنتجات بالانتقال من مكان بعيد خلال فترة زمنية قصيرة.

تزيد المهن الحضرية من تكاليف الفرصة البديلة للزمن اللازم لإعداد الوجبات، ونتيجة لذلك، يميل قاطنو المدن إلى استهلاك المزيد من الأغذية الجاهزة والمصنعة. وبالإضافة إلى ذلك، تعد أساليب الحياة الحضرية في المتوسط أكثر استقرارا من الحياة الريفية، وتتطلب الاعتماد بصورة أقل على الأغذية الأساسية التي تمد بالطاقة. ولا ينطوي ذلك على انخفاض الجرعة الغذائية، نظرا لأنه مع ارتفاع الدخل، توجد نزعة من جانب المستهلكين بالمدن نحو استهلاك سعرات أكثر مما يمكن تبريره من خلال احتياجات الطاقة وحدها. ويستمد الجزء الأكبر من هذه السعرات من الدهون والحلوى، مما يحفز على زيادة السمنة والأمراض غير القابلة للانتقال مثل السكر ومشكلات الشريان التاجي، في الوقت الذي تواجه به فئات كبيرة من سكان البلدان النامية سوء التغذية.

يقدم الشكل 5-1 بعض الأدلة على هذه النزعات. ويتم وضع حصص تعداد سكان المدن في 180 دولة مقابل حصص أربع مجموعات غذائية رئيسية (وفقا لما يعادلها من السعرات الحرارية) – اللحوم ومنتجات الألبان والزيوت والدهون والمواد الغذائية النشوية – في الأنظمة الغذائية لهذه البلدان. ويمكن إدراك أن ارتفاع معدلات التحضر يرتبط بارتفاع جرعة السعرات من المنتجات الحيوانية والزيوت والدهون، ولكن الأمر ليس كذلك بالنسبة للمواد الغذائية النشوية، حيث تنخفض حصص استهلاك تلك المنتجات مع ارتفاع حصص تعداد سكان المدن.[2]

اجتذبت حركتا التصنيع والتحضر، اللتين شهدتا تطورات في البلدان المتقدمة، العمالة بعيدا عن الأنشطة الزراعية إلى قطاعات الاقتصاد الأخرى. ويمكن أن يتم الحد من تخصيص الموارد للزراعة بصورة أكبر نتيجة لتعدي المدن على الأراضي الزراعية. وقد اقترنت هذه التنمية بنمو الإنتاجية في مجال الزراعة، التي غالبا ما بادرت بانتقال الأراضي والموارد العمالية بعيدا عن القطاع. ومع ذلك، قد تسبب هذه التطورات مشكلات للبلدان النامية الأكثر فقرا. وفي حالة تباطؤ نمو الإنتاجية،

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية – منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة التوقعات الزراعية 2006 – 2015 ● FAO 2006 ©

الشكل 1-5 **التحضر وحصص الاستهلاك الغذائي في 180 دولة**

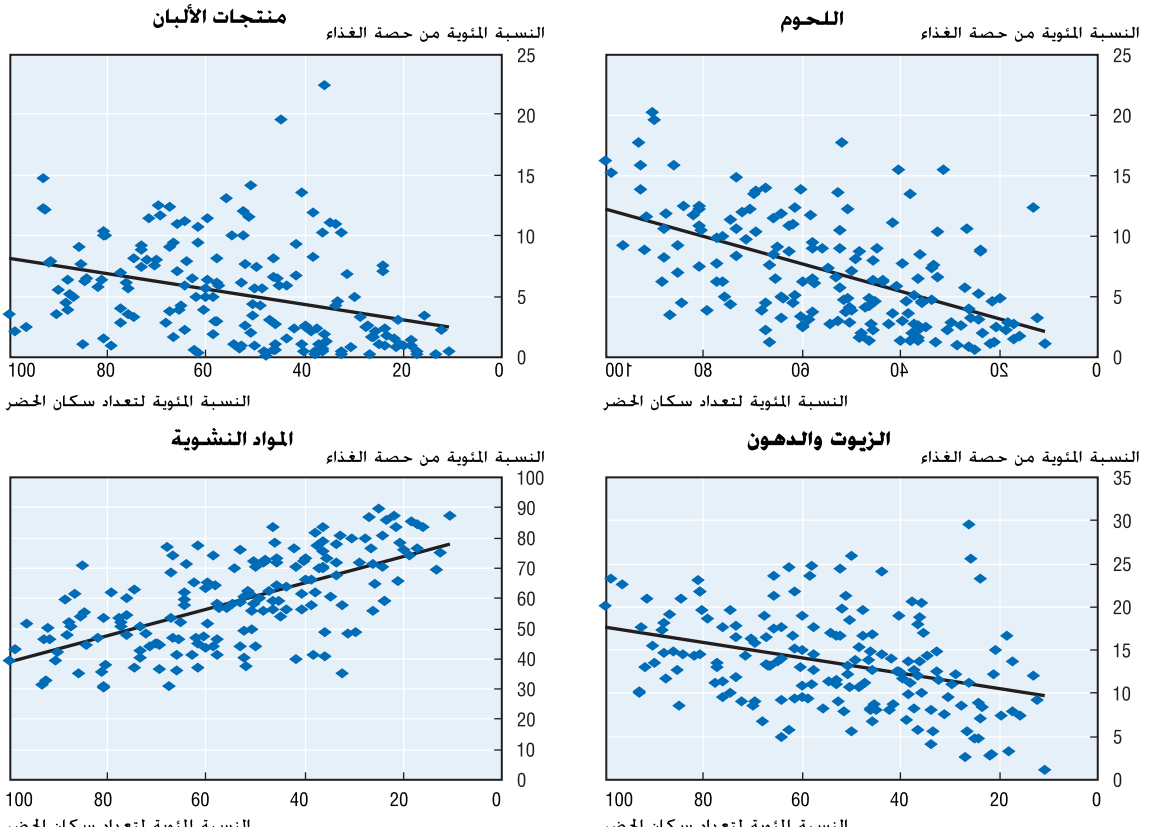

المصدر: قاعدة البيانات الإحصائية الموضوعية بمنظمة الأغذية والزراعة

الوصلة: http://dx.doi.org/10.1787/046358016307

يمكن أن يؤدي التحضر في هذه البلدان إلى انهيار الإنتاج الزراعي وزيادة الاعتماد على المواد الغذائية المستوردة وارتفاع معدل انعدام الأمن الغذائي على المستوى الوطني. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يؤدي حجم الطلب بالمدن على الأغذية ذات القيمة الأعلى إلى تشجيع المنتجين المحليين على تحويل الإنتاج بعيدا عن السلع الغذائية الأساسية، مما يعرض الأمن الغذائي للمجتمعات الأكثر فقرا للمخاطر.

التحضر في البلدان النامية: من النار إلى الجحيم؟

يعد تأثير التحضر سالف الذكر على عادات تناول الطعام والأنماط الغذائية بمثابة تعميم، ومن الناحية الفعلية، سوف تتواجد مجموعة من التطورات المتشعبة. فمن ناحية، يمكن أن يشجع التحضر على تنمية الزراعة التجارية ويساهم في تحديث سبل المعيشة الريفية، كأن يكون ذلك من خلال تطوير البنية الأساسية. ومن ناحية أخرى، يمكن أن يزداد سوء مشكلات سبل المعيشة والأمن الغذائي لدى سكان المدن السابقين، وفقا لمدى تشجيع التحضر من خلال الفرار من الفقر الريفي، بدلا من توافر فرص اقتصادية فعلية بالمدينة. وعلى سبيل المثال، لا يستطيع الأفراد الذين ينتقلون للعيش في المناطق الحضرية على تغذية أنفسهم من خلال زراعة الكفاف، وفي حالة عدم توفر فرص التوظيف بالمدن، سوف يفتقر العديد دون شك إلى الدخل اللازم لشراء الغذاء الذي يحتاجون إليه، ناهيك عن المشاركة في التوجه نحو استهلاك المزيد من الأغذية الغنية بالبروتين، وهو التوجه الواضح ضمن عملية التحضر.

استطالة أعمار السكان: أحد أكثر التحديات الديموجرافية خطورة

تزداد تعداد السكان الذين تبلغ أعمارهم أكثر من 60 عاما على المستوى العالمي عن 10% ومن المتوقع أن ترتفع تلك النسبة إلى 12% عام 2015.

الشكل 1-6 **السكان الذين تتجاوز أعمارهم 60 عاما: 1950-2015**

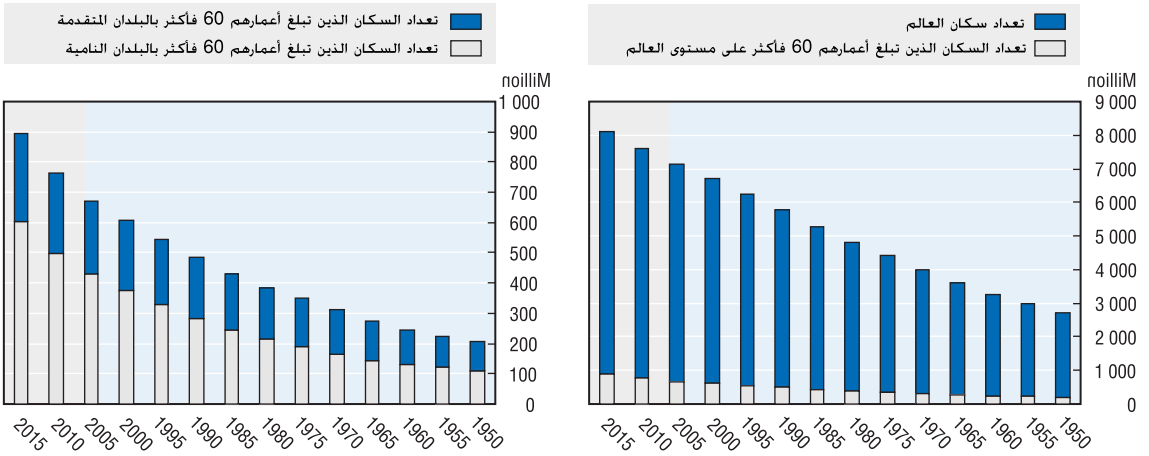

المصدر: شعبة السكان بالأمم المتحدة (مستقبل تعداد سكان العالم: مراجعة 2004)

الوصلة: http://dx.doi.org/10.1787/046358016307

تنطوي هذه الأرقام الإجمالية على الهياكل العمرية المتنوعة في الأقاليم الاقتصادية المتعددة. ففي البلدان المتقدمة، تكون عملية استطالة الأعمار ثابتة بصورة أكبر. ورغم أن عدد الأشخاص الذين بلغوا 60 عاما في 2005 بهذه البلدان يصل إلى حوالي نصف عددهم بالبلدان النامية، إلا أن نسبتهم بين إجمالي تعداد السكان تصل إلى 20%. مقابل 8% في المتوسط في البلدان النامية. وعلى غرار العمليات الديموجرافية الأخرى، يكون لاستطالة العمر انعكاسات من خلال كل من أنماط المواد الغذائية المطلوبة والأغذية المتوفرة.

"مع استطالة أعمار السكان، ينخفض حجم طلب الفرد على الأغذية وتنخفض معدلات النشاط، وبالتالي، تقل احتياجاته من السعرات الحرارية. وقد أوضحت البحوث أن مكونات الطلب على الأغذية يتغير أيضا مع السن، حيث تستهلك فئات كبار السن المزيد من الفاكهة والخضر الطازجة وقليل من منتجات الحيوان.[3] ويمكن أن يؤثر تعداد الشيوخ على النمو الاقتصادي، وبالتالي، على العرض والطلب الإجمالي على الغذاء، من خلال تغيير الحصص النسبية للأشخاص غير النشطين والمعالين اقتصادياً من الناحية الاقتصادية.

وغالبا ما تظهر الشيخوخة بالريف في مرحلة مبكرة وتتطور بصورة أسرع من تطورها بالمناطق الحضرية نتيجة لانتقال الشباب إلى المدن. ويكون لاستطالة أعمار سكان المناطق الريفية انعكاسات هامة على الإنتاج الغذائي والأمن الغذائي في البلدان النامية. وهناك خطورة من أن يصبح التخطيط الاقتصادي بالقطاع الريفي لهذه البلدان أقل تطلعا إلى المستقبل وأكثر توجها نحو الكفاف. وعلى سبيل المثال، فمن الأرجح أن يتحول المزارعون الأكبر سنا، والعديد منهم من النساء، إلى المحاصيل ذات كثافة العمل الأقل أو أن يتوقفوا عن ممارسة الزراعة نتيجة للعجز البدني. وقد يكون المزارعون الأكبر سنا أقل قدرة على التكيف مع التطورات التكنولوجية وأقل رغبة في الاستثمار في المحافظة على الأراضي أو استحداث أساليب جديدة للإنتاج، يمكن أن تؤدي بدورها إلى انخفاض الإنتاج الزراعي وانخفاض الضغوط على البيئة في المناطق الريفية.

© FAO 2006 ● 2015 - 2006 التوقعات الزراعية للأمم المتحدة منظمة الأغذية والزراعة - منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

غالبا ما يؤدي التوسع العمراني إلى ضغوط بيئية

يعد التوسع العمراني بصفة عامة عاملا مساعدا لتصنيع الإنتاج الحيواني – في البلدان النامية. يمكن أن يؤدي ذلك إلى زيادة تلوث التربة والمياه وإلى تدهور الأراضي الصالحة للزراعة وفقدان التنوع البيولوجي. ويمكن أن يؤثر ذلك بصورة سلبية على الإنتاج الزراعي في المناطق الريفية وفي محيط المراكز الحضرية. وبالإضافة إلى ذلك، تعد المشكلات البيئية في المناطق الحضرية منخفضة الدخل بالبلدان النامية سببا رئيسيا للأمراض والوفيات، ويرجع ذلك إلى قرب المشكلة البيئية (تلوث مياه الشرب من الأنهار وتلوث الهواء والكائنات الناقلة للأمراض مثل القوارض والحشرات والصرف غير المغطى وغير ذلك) والافتقار إلى المرافق الصحية التي يمكن الوصول إليها في هذه المناطق. يوفر الاطار رقم 1 مثالا على الضغوط التي تمارس على البيئة نتيجة لتصنيع الإنتاج الحيواني .

معالم الطريق...

تتكيف الأنظمة الغذائية بما يتفق مع الملامح الديموجرافية المتغيرة للسكان. ومع ذلك، يظل التساؤل حول كيفية توفير الغذاء بالصورة الملائمة للأعداد المتزايدة من المستهلكين بالمدن، الذين يعيش العديد منهم بالبلدان النامية في الوقت الحالي وفي المستقبل في حالة فقر بمثابة تحدي رئيسي لصانعي السياسة. ومع ارتفاع حجم الطلب على الغذاء بالمدن، سوف تحتاج أنظمة توفير وتوزيع الغذاء إلى تزويد سكان المدن بكميات متزايدة من الغذاء الناتج عن مناطق الإنتاج الجديدة وربما الأكثر بعدا و/أو من أنظمة الإنتاج الأكثر كثافة[4] ويتطلب ذلك كفاءة أكبر في النظام الغذائي بالإضافة إلى دعم الإنتاجية الزراعية، مع وضع قضايا الاستدامة في الاعتبار.

يجب أن يكون النظام الغذائي الذي يعمل بكفاءة نظاما كافيا للاستجابة لمتطلبات المستهلكين، بما في ذلك متطلبات قاطني المدن والمستهلكين المسنين. ومع ذلك، فربما أن هناك حالات قد تكون بها الشراكة بين القطاعين العام والخاص أكثر ملاءمة للاستجابة للتطورات في حجم الطلب. ويمكن أن تساعد تلك الشراكات على تطوير البنية الأساسية للأنظمة الغذائية المحلية والدولية، التي تتشكل في سياق الحد من العقبات التي تواجه التجارة في الأغذية، وفي الوقت نفسه، مواجهة التحديات التي تفرضها الأنظمة الديموجرافية المتغيرة. وتتمثل المهمة التي ينبغي أن يضطلع بها صانعو السياسة ووكلاء القطاع الخاص على حد سواء في فهم العلاقات بين ديناميكيات السكان والموارد الطبيعية والزراعة والأمن الغذائي، ومن ثم تصميم وتنفيذ استراتيجيات أو سياسات السوق التي تستفيد من تلك المعارف. وتوضح خبرات العديد من البلدان المتقدمة ما يمكن القيام به لمواجهة هذه القضايا – والسياسات التي ينبغي تجنبها عند التحرك على طريق التنمية الزراعية المستدامة.

ويمكن أن تكون التجارة الأكثر تحررا وعدالة بمثابة خطوة هامة على طريق مواجهة بعض التحديات المذكورة أعلاه. ومع ذلك، توجد خطوات هامة أخرى، بما في ذلك الاستثمارات في الاقتصاديات الأقل تطورا، التي تساعد على تحسين إنتاجية الأفراد بالإضافة إلى الموارد الطبيعية، بما يساهم في النمو الاقتصادي واسع النطاق.

الاطار 1-1 التلوث الناتج عن تصنيع الإنتاج الحيواني

أوشك الإنتاج العالمي للحوم على مدار الخمسة وعشرين عاما الماضية أن يتضاعف. وقد حدث معظم ذلك النمو في البلدان النامية، حيث تضاعف الإنتاج ثلاثة أضعاف، وقد بلغ المعدل السنوي للزيادة أكثر من 5%. ورغم أن استهلاك الفرد من اللحوم في البلدان المتقدمة لا يزال يصل إلى ما بين ثلاثة إلى أربعة أضعاف معدل استهلاك الفرد في البلدان النامية، إلا أن البلدان النامية تنتج وتستهلك حاليا أكثر من نصف الإنتاج العالمي من اللحوم.

وفي العديد من الأقاليم النامية، فقد تم تشجيع هذا النمو السريع من خلال التغيرات الكبيرة في طبيعة وموقع إنتاج الماشية. وقد سمحت أنظمة الزراعة التقليدية المختلطة، التي يقوم خلالها المزارعون بتربية عدد من الحيوانات بجانب المحاصيل، بنشأة عمليات صناعية كبرى تتضمن آلاف الحيوانات. وقد تحول الإنتاج الجديد بصورة متزايدة من الماشية والمجترات الأخرى التي ترعى على الحشائش والعلف إلى الخنازير والدواجن التي يتم تسمينها من خلال أنظمة غذائية من المركزات العلفية.

وقد تركزت معظم العمليات الإنتاجية الجديدة بالبلدان النامية في العمليات الصناعية الكبرى للخنازير والدواجن التي تقع داخل وخارج المدن الكبرى، حيث يتوفر العلف الرخيص والأسواق الجيدة لبيع اللحوم والبيض. وفي آسيا، حيث كان النمو كبيرا للغاية، يمثل الإنتاج الصناعي واسع النطاق نحو 80% من إجمالي الزيادة في منتجات الماشية منذ عام 1990.

الإنتاج الحيواني على نطاق واسع غالبا ما يؤدي إلى خلق مشكلات بيئية واسعة النطاق

على النقيض من الوضع في البلدان المتقدمة حيث توجد لوائح صارمة تتعلق بموقع الإنتاج الحيواني الكثيف، نادرا ما يكون الأمر كذلك في البلدان النامية. وتجلب المزارع الصناعية الكبرى كميات كبيرة من المواد الغذائية في صورة علف مركز. وتنتج تلك المزارع مخلفات أكبر مما يمكن إعادة تدويره في صورة أسمدة ومما تستطيع الأراضي المجاورة استيعابه. وحينما يتم تجميع مزارع تربية الماشية الكثيفة معا، يمكن أن يهدد التلوث جودة التربة والمياه والهواء والتنوع البيولوجي وفي النهاية الصحة العامة. وتعد خسائر التلوث ضارة بصفة خاصة حينما تتركز أعداد كبيرة من الحيوانات في مناطق حساسة حول المدن أو بالقرب من موارد المياه. وعادة ما يتم صرف النفايات السائلة في البيئة أو تخزينها في بحيرات ضحلة، يمكن أن تتسرب المخلفات من خلالها إلى جداول المياه المجاورة ومصادر المياه الجوفية. وتنبعث الغازات الكريهة إلى الغلاف الجوي، مما يعرض الجيران القاطنين في مهب الرياح إلى روائح ممرضة ويساهم في تكوين الإيروسول الجوي وغازات الاحتباس الحراري والأمطار الحمضية.

وتنتج الكثير من المخاطر المتزايدة للتلوث عن تحلل "الدورة القصيرة" التقليدية بين الإنتاج الحيواني وإنتاج المحاصيل. وفي أنظمة الزراعة المختلفة الأقل كثافة، يتم إعادة تدوير فضلات الحيوانات باعتبارها أسمدة من قبل المزارعين الذين تكون لديهم معارف مباشرة وسيطرة على قيمتها وتأثيرها البيئي. ويؤدي الإنتاج الصناعي إلى دورة أطول، تتراكم خلالها كميات كبيرة من المخلفات بعيدا عن الأراضي الزراعية، حيث يمكن إعادة تدويرها بأمان وبصورة إنتاجية. ورغم أن الأنظمة المكثفة تنزع إلى تحقيق المزيد من الاستغلال الأمثل للموارد مع خفض معدلات استهلاك المياه وإخراج العناصر الغذائية وانبعاث الغازات في كل كيلو جرام من اللحوم أو الألبان المنتجة، إلا أنها غالبا ما ينتج عنها تلوث أكبر من التلوث الناتج عن المزارع الأقل كثافة، حيث يتم إدارة السماد بصورة أفضل من خلال منظور بيئي.

ويؤدي التركيز الكثيف لإنتاج الحيواني الصناعي إلى إيجاد أقاليم تحتوي على كميات كبيرة من الأسمدة الفائضة. وقد أدى ذلك إلى مشكلات في بعض البلدان والأقاليم في منطقة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، حيث تتجاوز كمية السماد المنتج تلك الكمية التي يمكن استخدامها بصورة آمنة في الأراضي المجاورة. ويقترب تركيز إنتاج الخنازير والدواجن في أجزاء من الصين والبرازيل من المعدلات الموجودة في أوروبا وأمريكا الشمالية أو يتجاوز تلك المعدلات، رغم انخفاض حجم الإنتاج إلى حد كبير على المستوى الوطني. وكذلك تتجاوز معدلات المخاطر التي تتهدد المياه والتربة والهواء والناجمة عن تركيز مخلفات الحيوانات تلك المعدلات الموجودة في أوروبا وأمريكا الشمالية أيضا.

الاطار 1-1 التلوث الناتج عن تصنيع الإنتاج الحيواني

العناصر الرئيسية لمواجهة التلوث الناجم عن تصنيع الإنتاج الحيواني

هناك سياسات وتكنولوجيات مثبتة يمكن أن تدير وتحد من الخسائر البيئية الناجمة عن الإنتاج الحيواني المكثف، وتتضمن:

- إلغاء الإعانات وتعديل الضرائب كي تعكس الأسعار التكاليف البيئية الفعلية وتشجع الاستخدام الأمثل للموارد.
- استخدام لوائح التقسيم والضرائب من أجل تثبيط تركز الإنتاج المكثف بالقرب من المدن وبعيدا عن الأراضي الزراعية حيث يمكن إعادة تدوير العناصر الغذائية.
- وضع وفرض معايير لصرف وإعادة تدوير النفايات السائلة.
- تقديم حوافز للاستثمار في التكنولوجيا من أجل الحد من التلوث.
- تأسيس برامج توثيق لتشجيع ممارسات التربية المحسنة.
- وضع إرشادات ومعايير جودة وآليات متابعة لتسويق السماد ومنتجات الأسمدة.
- توعية وتدريب المزارعين ومشاركة الأطراف الرئيسية في وضع مدونات ممارسات الإدارة الأفضل التي تنطوي على جميع جوانب عمليات المزرعة بما في ذلك: موقع المزرعة والتشييد وخطط إدارة العناصر الغذائية والفصل بين السماد والنفايات السائلة والتخزين والاستفادة من المياه والتخلص من الغاز الحيوي وممارسات العلف والسلامة البيولوجية.

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة (شعبة إنتاج وصحة الحيوان: معلومات حول الماشية، فرع تحليل وسياسة القطاع)

الاطار 1-2 استشعار توقعات السوق الزراعي فيما يتعلق بالافتراضات الخاصة بأسعار النفط الخام في المستقبل

تخضع توقعات السوق الزراعي، التي تم مناقشتها بهذا التقرير الاستشرافي، لعدد من الافتراضات. ونظرا لتطورات السوق الحالية، يتمثل أحد العوامل الهامة التي تم مناقشتها كثيرا في المسار المفترض لأسعار النفط الخام. وتفترض توقعات خط الأساس أن تنخفض أسعار النفط الخام عن معدلاتها الحالية المرتفعة بعد عام 2006، لتصل إلى معدل يقل عن 40 دولارا أمريكي للبرميل (انظر الجدول 1 بالملحق الإحصائي). ويناقش هذا الاطار بإيجاز التأثيرات التي يمكن أن تحدثها أسعار النفط الخام الثابتة (أي أسعار النفط الخام التي تظل عند معدل 56 دولاراً أمريكي للبرميل عام 2006) على الإنتاج الزراعي والتجارة والأسعار.

ووفقا لما تم توضيحه بمزيد من التفاصيل بفصل النماذج يؤثر ارتفاع أسعار الطاقة تأثيرا مباشرا على تكاليف الإنتاج الزراعي. ويتم استخدام الطاقة بصورة مباشرة في إدارة الآلات، وبصورة غير مباشرة من خلال المدخلات الأخرى كالأسمدة ومبيدات الآفات، التي يتطلب إنتاجها استخدام الطاقة بصفة خاصة. ويؤدي ارتفاع أسعار الطاقة، بالتالي، إلى زيادة تكاليف الإنتاج وانخفاض حجم المعروض من المنتجات الزراعية بالنسبة للمعدل المتوقع في خط الأساس. ويؤدي انخفاض حجم العرض إلى ارتفاع الأسعار على المستويين الإقليمي والدولي، مما يؤدي إلى تعديل الاستهلاك والإنتاج في النهاية من أجل تحقيق التوازن بالأسواق.

ونظرا لارتفاع حصة الطاقة في تكاليف الإنتاج بالنسبة للمحاصيل عنه بالنسبة للماشية، يتضح التأثير الأكبر لارتفاع أسعار الطاقة في أسواق المحاصيل. وتوحي عمليات المحاكاة الافتراضية لنموذج محاكاة السلع أنه من خلال استمرار ارتفاع أسعار النفط الخام، سوف ينخفض الإنتاج العالمي لإنتاج الحبوب والبذور الزيتية عام 2015 فيما بين 1% و2%، بينما ترتفع الأسعار العالمية لهذه السلع بين 9% و13% عن التوقعات المدرجة بخط الأساس. ونظرا لأن جزءاً كبيراً من حجم المعروض من الزيوت النباتية يكون من زيت النخيل، الذي يتميز بانخفاض مرونة العرض، فمن المتوقع أن تكون الأسعار الدولية للزيوت النباتية أقل استجابة نسبيا لارتفاع أسعار النفط الخام. ومن ناحية أخرى، يتم محاكاة أسعار البذور الزيتية بنسبة أعلى تبلغ 14% عام 2015 مقارنة بتوقعات خط الأساس.

الاطار 2-1 استشعار توقعات السوق الزراعي فيما يتعلق بالافتراضات الخاصة بأسعار النفط الخام في المستقبل

تعتمد تكاليف الإنتاج الحيواني على أسعار الطاقة بصورة أقل بكثير من تكلفة إنتاج المحاصيل. ومن المتوقع، بالتالي، أن يكون التأثير المباشر لارتفاع أسعار النفط على كميات وأسعار إنتاج الماشية أقل. وفي ذات الآونة، رغم ذلك، سوف يؤدي ارتفاع أسعار المحاصيل، ومن ثم، أسعار العلف إلى خفض حجم العرض من الإنتاج الحيواني . وبالتالي، ينخفض الإنتاج العالمي من اللحوم بحوالي 1% عام 2015، بما يؤدي إلى أن تزيد الأسعار الدولية للحوم الأبقار والخنازير فيما بين 4% و7% عن توقعات خط الأساس. ونتيجة لإدارة العرض وانخفاض الاعتماد على الحبوب ومنتجات البذور الزيتية كمواد علف، ينخفض إنتاج الألبان عن إنتاج اللحوم. ومع ذلك، نتيجة للأسواق الأكثر ضعفا، والاستجابة الأقل مرونة لحجم الطلب، خاصة في حالة الزبد، تزيد أسعار منتجات الألبان فيما بين 2% و9% عن أسعار النفط الخام المتدهورة.

وبصفة عامة، يمكن أن تؤدي الصدمة السلبية المتعلقة بجانب العرض في جميع البلدان إلى خفض حجم التجارة العالمي من خلال الحد من حجم العرض الذي يتجاوز حجم الطلب الزائد عند سعر محدد. ومن ثم، فمن المتوقع أن يقل حجم التجارة الإجمالية في معظم السلع، وخاصة لجميع منتجات المحاصيل، مع ارتفاع أسعار الطاقة. ومع ذلك، يمكن أن يكون هناك استثناءات من هذه النتيجة العامة وأن تحدث زيادات بسيطة في حجم التجارة في أسواق محددة نتيجة العلاقات المتداخلة بين الأسعار والاستجابة المختلفة للعرض والطلب بين السلع وبين الأقاليم.

ينبغي الإشارة إلى أن المحاكاة الافتراضية التي تم مناقشتها أعلاه تعكس تأثير ارتفاع أسعار الطاقة بصورة غير مكتملة فقط. وبخلاف حقيقة أن المعلومات الخاصة بأهمية الطاقة فيما يتعلق بإجمالي تكاليف إنتاج المحاصيل والماشية يتم تمثيلها بأسلوب مبسط بالنموذج (انظر الفصل الخاص بالنماذج للتعرف على التفاصيل)، لا يتم تفسير العلاقات الإضافية بين أسعار الطاقة والأسواق الزراعية بهذا التحليل على الإطلاق. ومن الأرجح، بصفة خاصة، أن يؤدي ارتفاع أسعار الطاقة إلى:

- زيادة تكاليف النقل وبالتالي اختلاف الأسعار بين الأقاليم.
- زيادة الحوافز من أجل إنتاج الطاقة الحيوية والتأثير على حجم الطلب على سلع الأعلاف.

الهوامش

1- للحصول على مزيد من المعلومات حول القضايا، انظر: حالة أسواق السلع الزراعية 2004، منظمة الأغذية والزراعة، 2004.

2- نظرا لأن معدلات التحضر والدخل تشترك في توجهات مماثلة، يكون من الصعب إلى حد ما الفصل بين الأهمية النسبية لكل منها في توجيه أنماط الاستهلاك، خاصة على المستوى القطري. ومع ذلك، استغلت إحدى دراسات منظمة الأغذية والزراعة نموذجا إحصائيا لتوضيح أن معدلات التحضر بصورة إجمالية ترتبط بتفسير التغيرات في حصص الأنظمة الغذائية بصورة أكبر من نمو الدخل والتغيرات في أسعار الغذاء النسبية وحدها. أنظر "هل تعد الحبوب والمواد الغذائية الأساسية الأخرى التي تعتمد على النشويات من الأنماط المتغيرة للاستهلاك؟" الاجتماع المشترك حول المجموعة الحكومية الدولية بشأن الحبوب (الدورة الثلاثون) والمجموعة الحكومية الدولية بشأن الأرز (الجلسة الحادية والأربعون)، روما، منظمة الأغذية والزراعة، 2004.

3- انظر على سبيل المثال: استهلاك الأغذية في عالم شائخ، بمجلد الهيكل المتغير لاستهلاك الأغذية العالمي والتجارة، مركز البحوث الاقتصادية، وزارة الزراعة الأمريكية، 2001.

4- "الأمن الغذائي الحضري وتسويق الأغذية" في توفير الغذاء للمدن، منظمة الأغذية والزراعة 1999.

الاطار 5-1 القيود التجارية المتعلقة بالأمراض تشكل، بصورة متزايدة أسواق المنتجات الحيوانية بصورة متزايدة

تم على مدار السنوات الخمس الماضية، اختبار مرونة أسواق اللحوم الدولية من حين لآخر، من خلال التأثير الدائم والمتكرر لتفشي أمراض الحيوانات. ورغم أن العديد من أمراض الحيوانات، وخاصة مرض الحمى القلاعية ومعظم أنماط أنفلونزا الطيور، أمراض متوطنة في العديد من أجزاء العالم النامي، ألا أن حدة تفشي الحمى القلاعية (في أوروبا وأمريكا اللاتينية) وتفشي أنفلونزا الطيور في آسيا، وانتقالها نحو الغرب إلى أوروبا، كان لها تأثير كبير على أسواق اللحوم الدولية منذ عام 2001 فقط.

ويؤدي تزايد تعقيدات الأسواق العالمية والطبيعة المتقلبة لطلب المستهلكين والقيود المطولة والتي لا يمكن التنبؤ بها على إمكانية الوصول إلى الأسواق إلى صعوبة تقييم مدة وحجم الصدمة قصيرة الأجل التي تصيب الأسواق. وتصبح قضايا صحة الحيوان وسلامة الغذاء بالإضافة إلى القضايا المتعلقة بجودة المنتج بمثابة عامل رئيسي يؤثر على التطورات العالمية في أسواق اللحوم، ويشكل أنماط كل من الاستهلاك والتجارة. ويفرض ذلك تحديات أمام تحليل تأثيرات تفشي أمراض الحيوانات.

ما الذي يعرض الأسواق العالمية لمخاطر تفشي الأمراض محليا؟

سرعان ما يصبح قطاع الماشية قطاعا عالميا مع زيادة حجم الطلب على اللحوم وتغير هياكل الإنتاج وزيادة التجارة ليس من حيث الحجم المطلق فحسب، بل من حيث حصة الإنتاج العالمي أيضا. وعلاوة على ذلك، يتدهور تقسيم أسواق اللحوم التي كانت تتسم بها أنماط التجارة تدريجيا من خلال القضاء على الأمراض وسياسات التقسيم واستخدام التكنولوجيات التي تسمح للمصدرين بشحن المنتج الذي يحد من مخاطر انتقال الأمراض (وعلى سبيل المثال المنتج المطهو أو اللحوم الناضجة للحد من مخاطر الإصابة بمرض الحمى القلاعية). ورغم ذلك، توضح الخبرات خلال السنوات الأخيرة أن تأثير تفشي أمراض الحيوان محليا سرعان ما ينتقل إلى الأسواق العالمية. ويمكن أن يؤدي ذلك إلى اتخاذ البلدان المستوردة تدابير وقائية تؤثر على التجارة وأنماط الاستهلاك، بما في ذلك استبدال حجم الطلب بين الأنماط المختلفة للحوم، التي تؤثر بدورها على الأسعار تأثيرا كبيرا في الأسواق الأخرى لمنتجات البروتين الحيواني. وتتضمن بعض العوامل الرئيسية التي تؤثر على مدة ومفعول أمراض الحيوان ما يلي:

- نمط المرض واستجابة المستهلك للقضايا المحتملة لصحة الإنسان. يعد لمخاطر انتقال الأمراض ذات المصدر الحيواني إلى الإنسان، مثل فيروس أنفلونزا الطيور H5N1 وجنون البقر، التي ترتبط بمتغير مرض كريتزفيلد جاكوب، تأثيرا أكبر على أسواق اللحوم من تأثير الأمراض الحيوانية الأخرى مثل تفشي الحمى القلاعية أو أنفلونزا الطيور من الأنماط الأخرى بخلاف نمط H5N1 .
- مكان ومدة تفشي المرض وكثافة الصادرات العالمية. في سياق درجة الكثافة المرتفعة في أسواق اللحوم العالمية (تنتج 5 بلدان نحو ثلاث أرباع صادرات اللحوم العالمية)، يمكن أن يكون لصدمات السوق، بما في ذلك تلك الصدمات الناتجة عن تفشي أمراض الحيوان، تأثيرات هامة على التجارة والأسعار الدولية.
- الصلات بأسواق الماشية الدولية. يعتمد مدى تأثر دولة أو إقليم بأي مرض على علاقاتها التجارية – فيما يتعلق بكل من الواردات والصادرات – بالأسواق الدولية للماشية ومنتجات اللحوم.
- هيكل الصناعة ومدى ارتباط الصناعة بالقطاعات الأخرى للاقتصاد. يمكن أن يكون منتجو الماشية مستخدمين رئيسيين للمواد الخام من الصناعات الأساسية وموردين رئيسيين للمواد الخام إلى الصناعات الثانوية. وسوف يكون لأي صدمة تواجه إنتاج وتوريد اللحوم تأثيرات مدوية على جميع عناصر سلسلة التوريد.

وبالإضافة إلى تأثير السوق المباشر على صناعات اللحوم، هناك اعتراف متزايد بأن اختلال السوق الناجم عن أمراض الحيوانات يفرض تكاليف كبيرة غير مباشرة على الاقتصاديات بصفة عامة أيضا. ويوضح الشكل رقم 6-5 والجدول رقم 1-5 أن هذه التكاليف غير المباشرة تصل إلى 50% أو أكثر من إجمالي التكاليف. ويمكن أن يكون لهذه الخسائر المالية والاقتصادية آثار أطول أجلا بالنسبة لأنماط التجارة وصياغة السياسات والاستثمار في القطاع.

الاطار 5-1 **القيود التجارية المتعلقة بالأمراض تشكل، بصورة متزايدة، أسواق المنتجات الحيوانية** *(التكملة)*

الشكل 5-6 **يمكن أن يكون تفشي أمراض الحيوانات مرتفع التكلفة...**

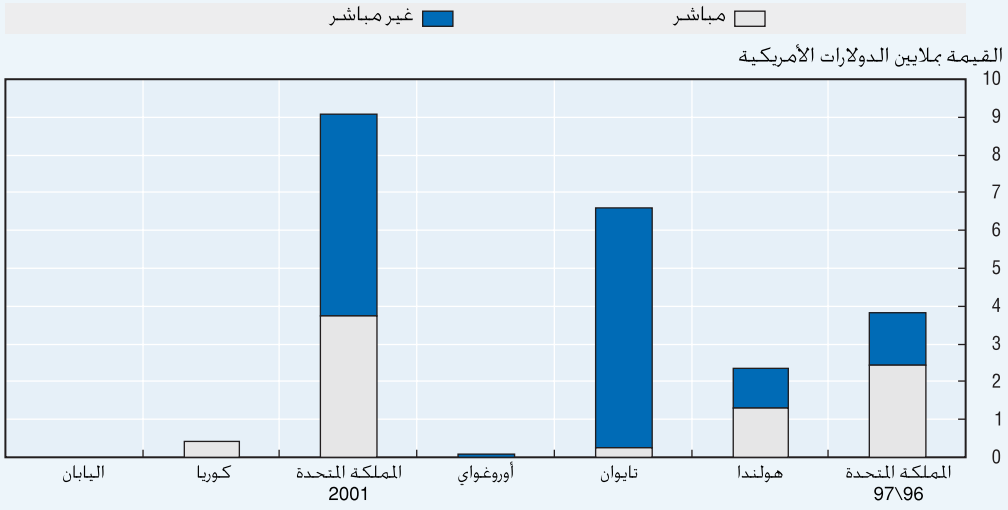

الوصلة: *http://dx.doi.org/10.1787/150842512621*

المرض بالألف دولار	جنون البقر 3	الحمى القلاعية	حمى الخنازير	الحمى القلاعية			
	المملكة المتحدة	إقليم تايوان الصيني	هولندا	أوروجواي			
	1996/97	1997	1997/98	2000 و2001	2001	2000	2000
التكاليف المباشرة							
التعويض	2 433	188	1 183		2 375	377	0.5
إجراءات المكافحة		66	138	20	1 345	66	14.5
الإجمالي الفرعي	**2 433**	**254**	**1 321**	**20**	**3 720**	**433**	**15**
التكاليف غير المباشرة							
القطاع الزراعي		2 202	423		511		
الصناعات ذات الصلة		3 212	596	60	245		
التكاليف الأخرى		949			4 600		
الإجمالي الفرعي	**1 395**	**6 363**	**1 019**	**60**	**5 356**		
إجمالي التكاليف	**3 828**	**6 617**	**2 340**	**80**	**9 076**	**433**	**15**
التأثير على إجمالي الناتج المحلي	0.3-%[1]	0.64-%	0.75-%		0.2-%[2]		
تكلفة القطاع العام	63.5%	3.8%	43.5%	25.0%	41.0%		
تكلفة القطاع الخاص	36.5%	96.2%	56.5%	75.0%	59.0%		

1) 0.1- إلى 0.2- في حالة استبعاد تكلفة التعويض، التي تمثل 64% من إجمالي التكاليف.
2) بعد التأثير على إجمالي الناتج المحلي بالمملكة المتحدة منخفضا للغاية لأن إلغاء السياحة وقضاء الإجازات بالريف (53% من إجمالي التكاليف) قد تم تعويضه إلى حد كبير من خلال زيادة إنفاق المستهلك على القطاعات الأخرى للاقتصاد في المملكة المتحدة (تومبسون 2001).
3) يستفيد من نتائج إحدى الدراسات التي قامت إدارات الزراعة بالمملكة المتحدة ووزارة مالية جلالة الملكة بتكليف استشاريي شركة DTZ/PIEDA للاستشارات.
المصدر: وثيقة منظمة الأغذية والزراعة بعنوان "أمراض الحيوان: أثارها على التجارة الدولية للحوم، أغسطس/آب 2002. تم تنقيح بيانات المملكة المتحدة عقب التعليقات الصادرة عن وزارة البيئة والأغذية والشئون الريفية بالمملكة المتحدة.

الوصلة: *http://dx.doi.org/10.1787/150842512621*

الاطار 5-1 **القيود التجارية المتعلقة بالأمراض تشكل، بصورة متزايدة، أسواق المنتجات الحيوانية**

على النقيض من عام 2004 ومعظم عام 2005، حينما كان تأثير أنفلونزا الطيور على حجم الاستهلاك يقتصر إلى حد كبير على المنطقة الآسيوية، فقد أدى الكشف عن الحالات الجديدة لتفشي أنفلونزا الطيور في أكثر من 12 دولة مستوردة للطيور في أفريقيا والشرق الأدنى وأوروبا إلى انهيار معدلات الاستهلاك بصورة واضحة وتحول أنماط التجارة وتزايد عدد عمليات الحظر التجاري وانخفاض هائل في أسعار الدواجن. وفي بداية تفشي أنفلونزا الطيور عام 2004، أدت التعديلات في حجم العرض في آسيا وإغلاق أسواق الصادرات إلى انهيار التجارة الدولية بنسبة 8%. وعلى مدى عامين، بينما تحركت البلدان الناجية من تفشي المرض بها لسد الفجوة في حجم العرض، ارتفعت أسعار الدواجن في الأسواق الدولية بنسبة تتجاوز 30%.

وازدادت تقلبات السوق في أواخر 2005 وأوائل 2006 من خلال التأثير المحتمل لتفشي أنفلونزا الطيور بصورة موسعة في الاتحاد الأوروبي. وبجانب انخفاض حجم واردات اللحوم من البرازيل والأرجنتين، نتيجة لتفشي الحمى القلاعية بها، فقد أثر ذلك تأثيرا فوريا على الأسواق العالمية للحوم والعلف في العام التالي لتفشي المرض. وتشير النتائج الأولية لأحد التحليلات التي تفترض تفشي أنفلونزا الطيور بصورة كبيرة في الاتحاد الأوروبي وفرض القيود التجارية على صادرات الاتحاد الأوروبي من اللحوم والاستجابة المحدودة للمستهلكين الأوروبيين إلى حدوث تأثير هائل وقصير الأجل على الأسواق. وتنطوي هذه الصدمة التي تواجه الأسواق على ارتفاع أسعار جميع أنواع اللحوم بالأسواق العالمية (تتراوح بين 9-11% للدواجن واللحوم و6% للحم الخنزير) وانخفاض معدلات الاستهلاك العالمي للحوم وتحول أنماط التجارة حيث تتحول بعض الأسواق إلى سد الفجوة التي أحدثتها أوروبا (في الدجاج) والبرازيل (في اللحوم). وبالإضافة إلى ذلك، تتضح آثار الانتشار في صناعة العلف حيث يؤدي انخفاض إنتاج اللحوم إلى خفض استهلاك لحوم الحبوب والبروتين، مما يؤدي إلى انخفاض الأسعار بنسبة 2 إلى 5% على التوالي.

وتعد النتائج التي تم استعراضها أعلاه مشروطة بالافتراضات الضمنية وتعكس التأثيرات قصيرة الأجل على السوق فقط. وكان من المفترض أن تؤدي عمليات الحظر التجاري إلى انخفاض هائل في صادرات الدواجن واللحوم من الاتحاد الأوروبي والبرازيل، دون تبرير التعديلات طويلة الأجل، وخاصة إمكانية أن يقوم مصدرون بدلاء بزيادة حجم المعروض من أجل سد حاجة الأسواق العالمية. وبالإضافة إلى ذلك، تكشف التطورات الواقعة عام 2006 أن افتراض عدم خفض المستهلكين الأوروبيين وغيرهم من المستهلكين الآخرين لاستهلاكهم من منتجات الدواجن يعد محركا هاما للأسواق. وفي الواقع، فقد انخفض استهلاك الدواجن في كل من البلدان المنكوبة وغير المنكوبة بأنفلونزا الطيور، وتعد التعديلات في حجم الطلب وفقا لتفشي أمراض الحيوانات بمثابة أحد العناصر الرئيسية التي تتولى صياغة الأسواق العالمية وتقلبات أسعار منتجات اللحوم على المدى الطويل. ويمكن، بالتالي، أن تكون التأثيرات على الأسعار العالمية الناجمة عن هذا التحليل الأولي المشار إليه أعلاه بمثابة إشارة للحد الأقصى فقط.